



۱- حاشیه علی شرح المطلق

۲- تہذیب المنطق (۱۳۲۵)

inconnu



بار و سی شد

۱۲ - ۳۶

۵۰۹۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مجربیت علی ابن ابی طالب  
مؤلف ۲- تہذیب المنطق

موضوع  
شماره قفسه ۵۴۷۶

۵۲۳۷۵

مکتبہ تہذیبی و تاریخی  
دفتر ثبت کتاب



خطی و فهرست شده

۵۲۷۶



۱- حاشیه علی شرح المصالح  
 ۲- ترمیم المنطق { ۱۳۷۱ }

inconnu



بازرسی شد  
 ۱۲ - ۳۶

۵۰۹۱

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲
- ۲۳
- ۲۴
- ۲۵
- ۲۶
- ۲۷
- ۲۸
- ۲۹
- ۳۰
- ۳۱
- ۳۲
- ۳۳
- ۳۴
- ۳۵
- ۳۶
- ۳۷
- ۳۸
- ۳۹
- ۴۰
- ۴۱
- ۴۲
- ۴۳
- ۴۴
- ۴۵
- ۴۶
- ۴۷
- ۴۸
- ۴۹
- ۵۰
- ۵۱
- ۵۲
- ۵۳
- ۵۴
- ۵۵
- ۵۶
- ۵۷
- ۵۸
- ۵۹
- ۶۰
- ۶۱
- ۶۲
- ۶۳
- ۶۴
- ۶۵
- ۶۶
- ۶۷
- ۶۸
- ۶۹
- ۷۰
- ۷۱
- ۷۲
- ۷۳
- ۷۴
- ۷۵
- ۷۶
- ۷۷
- ۷۸
- ۷۹
- ۸۰
- ۸۱
- ۸۲
- ۸۳
- ۸۴
- ۸۵
- ۸۶
- ۸۷
- ۸۸
- ۸۹
- ۹۰
- ۹۱
- ۹۲
- ۹۳
- ۹۴
- ۹۵
- ۹۶
- ۹۷
- ۹۸
- ۹۹
- ۱۰۰

۵۳۳۸

موضوع

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

شماره قفسه ۵۴۷۶

خطی - فهرست شده -

۵۳۷۶



۱- حاشیه علی شرح المصالح  
 ۲- تہذیب المنطق

inconnu



۵۵۵۱

کتابخانه مجلس

کتاب: مجرای علم ازین

مؤلف: تہذیب المنطق

موضوع: منطق

۴۳۳۵

۱۱۳۵

۵۵۵۱

کتابخانه مجلس

کتاب: مجرای علم ازین

مؤلف: تہذیب المنطق

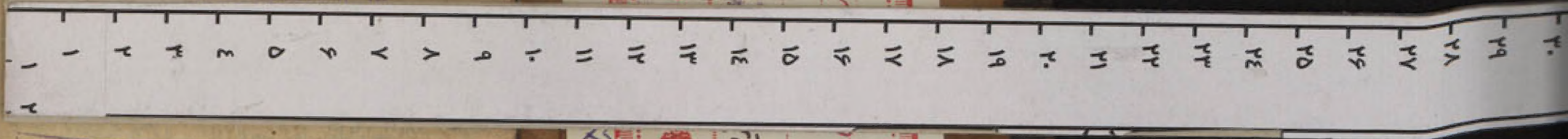
موضوع: منطق

۴۳۳۵

۱۱۳۵

بازرسی شد  
 ۲۷ - ۳۶

غلی - فهرست شده  
 ۵۳۷۶







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين  
والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين  
القباض الوهاب  
اعلم ان القباض ههنا منقول عن معناه اللغوي وهو الكثرة كثر  
مخصوصه بالما الى معنى الوهاب اما بلا واسطه بان يشبه  
للجنة بتلك الكثرة فيستعار الفضل الموضع لها اللهم ثم يشق  
منه القباض بمعنى الوهاب على ما هو طريقة الاستعارة التبعية

والما بالاسطر

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين  
والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين  
القباض الوهاب  
اعلم ان القباض ههنا منقول عن معناه اللغوي وهو الكثرة كثر  
مخصوصه بالما الى معنى الوهاب اما بلا واسطه بان يشبه  
للجنة بتلك الكثرة فيستعار الفضل الموضع لها اللهم ثم يشق  
منه القباض بمعنى الوهاب على ما هو طريقة الاستعارة التبعية

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين  
والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين  
القباض الوهاب  
اعلم ان القباض ههنا منقول عن معناه اللغوي وهو الكثرة كثر  
مخصوصه بالما الى معنى الوهاب اما بلا واسطه بان يشبه  
للجنة بتلك الكثرة فيستعار الفضل الموضع لها اللهم ثم يشق  
منه القباض بمعنى الوهاب على ما هو طريقة الاستعارة التبعية

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين  
والصلوة على نبيه محمد وآله اجمعين  
القباض الوهاب  
اعلم ان القباض ههنا منقول عن معناه اللغوي وهو الكثرة كثر  
مخصوصه بالما الى معنى الوهاب اما بلا واسطه بان يشبه  
للجنة بتلك الكثرة فيستعار الفضل الموضع لها اللهم ثم يشق  
منه القباض بمعنى الوهاب على ما هو طريقة الاستعارة التبعية







الثاني ايضا يتحقق النقل اما بواسطة او بغيرها فلا وجه لخصيص الاول

بكونه على قياس ما عرفت لانا نقول النسبة في كلام تمام الحكم من نقل  
والاشتقاق وهو مخصوص بالوجه الاول انفي الثاني الاشتقاق  
جعل بمعنى النسبة على قياس ما ترمي لا يذهب عليك ان جعل

في الاصطلاح بمعنى الاتصال والدوام على قياس ما ترمي في جاشية لما  
لا يلزم ما في اصل الحاشية من انه الفعل فلا يصح بيانها بالانضرب  
من التكليف وليت شعري لم يقل ان امره بد الفعل المذكور في نقل  
القبض الاصطلاحى المعنى المصدرى كما هو المتعارف في الاستعارة

فالقباض على قياس ما عرفت وان امره بد به الاثر كما هو معنى الموضع

لم يخصص في النسبة وقد سمعت بعض جملة الامثلة المحسنة قدس

سنة يتكون هذه الحاشية له هنا ما سمع جواد العلم من غيره

جواد

نخرج البال والله المتعال اعلم بحقيقة الحال وحقيقة المقال  
نوع تفصيل والتاكيد ههنا ستة احتمالات الاول عطف الجمع على

الثانية الثاني عطف الجمع على الاولى الثالث عطف الجمع على الجمع

الرابع عطف الثالثة على الثانية الخامس عطف الثالثة على الاولى

السادس عطف الثالثة على الجمع اما الاول فقد اندفع بما ذكره

فان احدهما موقوف عليه والاخر موقوف هو عليه واما الثاني

فقد اندفع بمالوج البه من التفصيل فانهما معا تفصيل للتعريف

والاخر من العرف انما هو وجوده فيكون له فيكون له فيكون له

اما الثالث فوجه اندفاعه ان الاجزى من النظر الى الثانية مؤكدا

وبالنظر الى الاولى مفصلا فلا يخبر من مع الاوليين حاله مركبة

من التفصيل والتاكيد واما الرابع فقد اندفع بما ذكره فان التوكيد

عليه مؤكدا للموقوف واما الخامس فليس فيه الا ان الثالثة اخفى

الوجه من محال فكل من كان في

في الاصطلاح بمعنى الاتصال والدوام على قياس ما ترمي في جاشية لما  
لا يلزم ما في اصل الحاشية من انه الفعل فلا يصح بيانها بالانضرب  
من التكليف وليت شعري لم يقل ان امره بد الفعل المذكور في نقل  
القبض الاصطلاحى المعنى المصدرى كما هو المتعارف في الاستعارة  
فالقباض على قياس ما عرفت وان امره بد به الاثر كما هو معنى الموضع  
لم يخصص في النسبة وقد سمعت بعض جملة الامثلة المحسنة قدس  
سنة يتكون هذه الحاشية له هنا ما سمع جواد العلم من غيره  
جواد



للجبل محمود عليه فاعبر عموماً لئيم العموم باعتبار الجود عليه علياً

ان الحكم عليه فخص بالاختيارى مع عدم الجواب

[illegible]



المتعلق بالنظر الاصل المكتبة او متعلق بمقتبر  
نظرا الاحاطة المكتبة والثاني من صنف من صنف  
وعلى الاول مختار جمع

اشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا قوله في الحاشية

الحاشية لكنه اشار بهذا الى توجيه آخر هو اداة استنساخ التعظيم ٢٥

فتوجه عليه انه يتعين هذا الترجمة ولا يجدى غيرها كما يظهر

من سبائك كلامه اذ يحتمل التعريف بدخول ما عرى عن احدهما

فيه فان المطلق يتحقق بكل واحد اللهم الا ان يستند اشتراطها

من محبة النكاح للمنفذ الكمال اودع الله له

[illegible]

عقباد

لانه اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد امر بالالتكاليف

وتمه اعني انشاء العظيم فان الحد قد يكون انشائيا ولا معنى لمطابقة

اعتقاد فيه فلا يريد انهم يذكرون في معجم السلاطين اوصافا

للسبيل المبالغ لم ينفذوها فهم مع الله ليس مخزاة بالفاق

العقود

العقلاء كيف وهم يعظمون لهم والتعظيم ينافي السخرية ولا يحتاج إلّا الجواب

باب المرام من تلك الاوصاف العالجانية والتم بعقدون النصارى

لها فان الاول خلاف الواقع والثاني خلاف المدعى

ایضاً فی قولہ و هو باللسان و قد و نوحیہ السوال

علم الله: الله العليم، من أسماء المعظم غلاية الظاهر

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

الاعظم بعد خروجي الفعل بنبي من المعظم على ابائتي وبناتي

بنيامين من انزلوا خائف فقال الجاهل اني لم يكن هذا لا بد مع وهم في ذلك

اذ لا يدل على ان النعظيم الظاهري هو عدم مخالفة افعال الجوارح بل

على انقضاء العظم الظاهر في صورة المخالفة فاندفع ما بينوهم عن

ببر الانفسها هذا ثم انتم تعرض في الجواب لذلك لا تشاءين اني افعل

ببر الانفسها هذا ثم انتم تعرض في الجواب لذلك لا تشاءين اني افعل



اللوحة

لكن بعد في هذا المقام اذ يفرع عليه التفسير لائق بفهم من قوله

نعيم المحمود به وحي لا يكون الفصح بمثل القول باعشار المحمود عليه  
كما هو في اللفظة بل المدح به ان ليس لها اصل اخباري مدحها  
انما يكون بالمعنى الاخباري وحي فذكر على صفاتها انها المثال الدال  
على السنة الناس لا يشوف الطلاب عليها والى الباب الاول ناظر الى  
احتمال الاول وتقريره انما تخار الشق الاول وتنتع لزوم الترادف لا  
عبار قد راند في الاصل المدح هو كون المحمود عليه فعلا اخباريا راد  
المسح ليكون اعم وفيه ان فيه اعتراضا بفصا الشريف لعدم اشتماله  
على هذا القيد التكمي الاعلى راي القدماء من جواز الشريف لا  
لكنه بعد في هذا المقام اذ يرفع عليه التنبه لاتي بفهم من قوله  
في هذا المقام اذ يرفع عليه التنبه لاتي بفهم من قوله



على جهة الشك والتمحيل انما لا يستلزم الا ان الفاعل المختار  
بل في ذوى العقول دون غيرهم كالقول مثلا لانا نقول بعد ذلك  
على هذا لا يلزم منه ان يكون على الفعل الاختصاص بل لا يلزم تعلقه بالمتناهي

تحت التاجين من الذهب والفضة  
واللؤلؤ والمرجان والياقوت  
والزفير والنفير والبراقع  
والجواهر النادرة والرخس  
والصخرات الكريمة والنباتات  
النادرة والحيوانات الغريبة  
والآثار العتيقة والمخطوطات  
والكتب النادرة والرسائل  
والشعر والقصائد والسير  
والتاريخ والعلوم والفنون  
والأدب واللغة والحكمة  
والفلسفة والطب والرياضيات  
والهندسة والفلك والجغرافيا  
والاقتصاد والتجارة والصناعة  
والحرب والسلام والقانون  
والسياسة والأخلاق والآداب  
والفكر والثقافة والحضارة  
والإنسان والكون والخلق  
والله واليوم الآخر

الملائكة وبطلان الثالبي بناء على ان المدوح عليه مخصوص بالانبياء  
 كالحق عليه والافضل ان يجعل تحقيق الحال لاجاب السؤال والله  
 اعلم بحقيقة الحال والنج عليه ان يقال مدحت للزور على  
 صفاتها لا يقال عدم قولهم حمدنا لا يدل على نفي الزماني لان

وَالْوَعْدُ عَلَىٰ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ لِنَفْسِهِ مَخْرَجًا



تكتب كما هي تكتب الاطلاق واما الدلالة على الاختصاص  
والوصف بصياغة الحد أي المدح بها والوصف في مقام  
المدح يتضح ما علم ضمنا أي لا يحتاج فلا بد عليه أنه ليس  
نفسيا لم يبادر منه الاصل للسان الاضافة عهد أي  
فعله للعين اعني ذكر ما يدل على انصافه بلام مطلق فلهذا لا بد  
بنال ان فعل اللسان جزء من معناه والمبادر بمقام المدح في  
حاشية الحاشية بناسب اختصاص موده قد يمنع ذلك لا  
حكاية نعم لو كان الحد منصوبا بالناسب والجواب ان المراد اضرائه  
بالقول في مواضع ذكره كما يدل عليه قوله في مثل بشر به لان الحد  
لله حد مخصوص فلا يلزم من الاطراد فيه اختصاص المطلق لانه  
الغرض انه لم يقترن الحد اصلا في شيء من موارد غير القول ولا  
في غيره

هذا هو الوجه في ان  
الحد لا يخصص  
بالمادة المدح  
بل بالمدح  
فان المدح  
هو الذي  
يخصص  
الحد

في مناسبة للخصوص واعلم ان القول بالخصوص أي الوصف  
بصفة ما سبق وهذا الذي تماثل هو قوله في الحد وقوله ليس  
بخصوص أي الغرض فينا لا يتعلق بخصوص أي بكونها قول لا كدليل  
الغرض منه اظهار الصفات الكمالية وكل ما يشارك في صفة الا  
يكون حدها بهذا الاختصاص ويجازي باعتماد ترتيب غاية الحد عليه  
والغرض منه دفع اعراض هو على التخصيص باللسان من انه  
ليست له ان لا يكون الله تعالى حامدا للشره عن اللسان وحال  
المدح ان الحمد في حق مجاز عن اظهار الصفات الكمالية الذي  
هو القاء القصود من المدح لاجل ان بعض الخصص من الصفة  
انه حقيقته فان من واهم ان يحصلوا النقي للقصود من الحق  
في أي صورة ظهر كما يقولون حقيقته للبرهان وروجه يعرف  
المراد

هذا هو الوجه في ان  
الحد لا يخصص  
بالمادة المدح  
بل بالمدح  
فان المدح  
هو الذي  
يخصص  
الحد



براتب الاشياء حتى ان الاصطلاح لاب مترك والعقل مترك و  
 الشرع ميزان الى غير ذلك وما قبل من انه بمعنى الحد على السنة  
 العباد فيكون استنادا الى السبب الموجد بخير بعيد عن الفهم  
 كما اشار اليه في الحاشية بقوله هذا هو الخفي وما حمله  
 ان الخبز الذي ارتكبه افرط والطف فهو بالنسبة الى  
 ذلك تكلف مستغنى عنه على انه لا يناسب بعض مواضعه  
 مثل قوله مهلا احى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
 كما لا يخفى على من طبع سبيل هذا سبيل الحاشية لكن لا يخفى  
 ان القول بان الحد في حقه كلاما مجازا لا غير مخصوصا  
 على قاعدة اهل الفن من اثبات صفة الكلام له تعالى بالتحقق  
 اذ الظاهر ان القول مساوق للكلام وبما ان جعل  
 في هذا منقيا

في قوله مهلا احى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
 في قوله مهلا احى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
 في قوله مهلا احى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك

في اللسان اضافيا بالنسبة الى اللسان والادكان والمراد به  
 لا يكون الا في هذا النوع من الفعل الذي مصدره اللسان فاما  
 اذا الغرض منها خصوص الحد باعتبار المورد بالنسبة الى الشكر  
 هو حاصل بذلك ولا يتعلق غرض بخصوص هذه الجارحة خصوص  
 وبما حل كلام الحاشية ايضا على ذلك ومع فصل كلام الصفة  
 انما يكون الخفي للمال ونفيه على معنى اخر للحد وان كان جائزا  
 لما عسى ان يشبه على الناظر انه معنى خفي لغزا وعرفا هذا  
 فخره على ما يلاحظ من مذاق الناظرين في هذه المواضع وهناك  
 دقيقة اخرى قد فصلناها في بعض الرسائل ونشير اليها  
 لاجلا وهي ان اللفظ قد يكون موضوعا في اصل اللفظ لا معناه  
 ثم استشهد ببعض افراد مخصوصة بحيث يصير حقيقة غريبة

في قوله مهلا احى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
 في قوله مهلا احى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
 في قوله مهلا احى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك







خصوصية القول والفعل اولاً فعل الاول فدلالة الافعال ايضا  
 قد تكون قطعية بناء على نفس صدق القابل مثلاً على الثاني  
 فدلالة الافعال ايضا قد يكون غير قطعية وانما يكون قطعية لو  
 اتفقتنا سببه من تلك الصفات والجواب ان دلالتها موقوفة على  
 العلم بكونها اثر وبعد ذلك يكون قطعية فلو لم يعلم ذلك لم يكن  
 عليها اصلاً بل على امرها وهي ايضا دلالة قطعية فمع ان دلالة  
 الافعال قطعية مطلقة لانه لا يحتمل ان يكون لها غير قطعية  
 كما في قولهم هذا الفاعل كذا فانه لا يحتمل ان يكون له غير  
 قطعية بل هي قطعية مطلقة لانها لا تتغير ولا تتبدل ولا  
 تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل  
 على اللحد من هذا القبيل ايضاً فافهم واما الشك في  
 دلالة الاول كقولهم هذا الفاعل كذا فانه لا يحتمل ان يكون له غير  
 قطعية بل هي قطعية مطلقة لانها لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

لما استمر الموارء الثلاثة المذكورة في الفصل وقد علم من كلامه ان الشكر

على النعمة خاصة فكانت قبله ولم ينهض للنعمة لأنه مصرح بنفي كلامه

الشارح فاشاء الواجب استنباط الجهر المصريح به في الحاشية

يناسب عموم منزهة ظاهرته دليل على شموله افعال الجوارح

العمل انما بطلان فعل الجوارح واما محرمه الثلاثة فلا لانه لما كان في محرم

هذا المورد نوع خفاء الكفى به في المناسبة اعلموا على ما

ذكر هذا بناء على الصفة ومع ذلك فحينما فيه واما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحجبا

تعريف المداينة اعم من ان يكون بلا آء النعمة او غيره كما قبل فاعلم



الحقائق في عدم تحقق الشكر هناك فانه لم يظهر من الشرف فان قيل  
 ان لم يظهر من الشرف فقد ظهر من قوله والشكر على النعمة حاشا  
 احب بان مراده بالخفاء خفاء في نفسه لا خفاء دلالة كلامه عليه  
 ووجه ذلك بان ربما يبين الوهم الى الوصف بالجبل مطلقا  
 شكر ويؤيده انه نفى بعد ذلك كون الشكر هو القول المطلق  
 الدال على الشكر هي والنعمة قد بين ما ذكره الشا لم وهذا  
 ان فلا بد من التاكيد الا ان يبقى ان يخصص الالاء بالظاهر و  
 بالباطن بكون من غير نكته فان محصل كلام الشرح والفتا  
 انما اراد بالالاء النعم الظاهرة بقرينة تخصيص المديون فاسب بعد  
 تلك الادارة ذلك التخصيص وكذا الكلام في النعماء فيبقى ان يخصص

كل منهما بل تلك الادارة غير مستند الى نكته فلا يتم النكته ولا  
 كونه من غير نكته بل هو من غير نكته بل هو من غير نكته بل هو من غير نكته

حاشا ان لم يظهر من الشرف فقد ظهر من قوله والشكر على النعمة حاشا  
 احب بان مراده بالخفاء خفاء في نفسه لا خفاء دلالة كلامه عليه  
 ووجه ذلك بان ربما يبين الوهم الى الوصف بالجبل مطلقا  
 شكر ويؤيده انه نفى بعد ذلك كون الشكر هو القول المطلق  
 الدال على الشكر هي والنعمة قد بين ما ذكره الشا لم وهذا

ان لو عكس الثاني مثل ذلك بان يقال النعماء هي النعم الظاهرة  
 اقول للمدعي ان فافهم اي فبده وعدة من الالاء بان  
 عدة من الالاء النعماء لئلا يعوض معنى التخصيص  
 للمقابلته فبده به دعيا لما يقال من ان المناسب ان يبقى النعماء على  
 اطلاقه ليعتم جميع الموارد ووجه الدفع انه ح وعادة المقابلته والقيمة

على شرف هذا المورد حتى كانه لا يورثه سواء ويحق تفرقه بوجه  
 آخر وهو انه لا يورثه بالالاء والشكر بالنعمة افضى ذلك ان  
 بالادارة لا يكون المراد بكل من الالاء والنعمة ماله من هذا اختصاص بمعاملة  
 ولا شك ان للمدعي نعمة ظاهرة واشرف افراد الشكر بقرينة باطنه  
 انما للمدعي الظاهرة اختصاص بالمديون لها مثله مع الشكر لئلا

جميع افراد المديون والشكر والنعمة الباطنة اختصاص بالشكر  
 عند الجمع بين النعم الظاهرة والباطنة

حاشا ان لم يظهر من الشرف فقد ظهر من قوله والشكر على النعمة حاشا  
 احب بان مراده بالخفاء خفاء في نفسه لا خفاء دلالة كلامه عليه  
 ووجه ذلك بان ربما يبين الوهم الى الوصف بالجبل مطلقا  
 شكر ويؤيده انه نفى بعد ذلك كون الشكر هو القول المطلق  
 الدال على الشكر هي والنعمة قد بين ما ذكره الشا لم وهذا







القول المذكور بعينه وبجوهه ان الشك في الباطن وان لم  
اعتماد الانصاف بمفهوم الوصف المتعارف له لكنه يستلزم  
اعتماد الانصاف بحملها بالضرورة الواجبة بخلاف الشك  
الظاهر في فانه قد يكون بدون اعتماد لمصلحة واعتقاده  
بدل على الانصاف عن العلم بان الشخص لا يكتف نفسه مكانه  
قال انت منصف في الواقع فبصدق المخاطب لمعونة الثقة  
بالكلام كافي قولك انت منصف بالكمال فان المخاطب انما يصدق  
بشئ مضمون بمعونة ثقة بالتكلم فان اللفظ انما يصدق  
مضمون للجملة والتصدق انما يحدث بمعونة الغرائز الخارجية  
كما صرح به بعض ائمة اللغة ويمكن على المسافة بان هذه العبارة  
عننا ظن بمخات منصف لا ينبغي لاحاجة الى التمسك بالعرف  
فانه لم يزل

ان الشك في الباطن وان لم  
اعتماد الانصاف بمفهوم الوصف المتعارف له لكنه يستلزم  
اعتماد الانصاف بحملها بالضرورة الواجبة بخلاف الشك  
الظاهر في فانه قد يكون بدون اعتماد لمصلحة واعتقاده  
بدل على الانصاف عن العلم بان الشخص لا يكتف نفسه مكانه  
قال انت منصف في الواقع فبصدق المخاطب لمعونة الثقة  
بالكلام كافي قولك انت منصف بالكمال فان المخاطب انما يصدق  
بشئ مضمون بمعونة ثقة بالتكلم فان اللفظ انما يصدق  
مضمون للجملة والتصدق انما يحدث بمعونة الغرائز الخارجية  
كما صرح به بعض ائمة اللغة ويمكن على المسافة بان هذه العبارة  
عننا ظن بمخات منصف لا ينبغي لاحاجة الى التمسك بالعرف  
فانه لم يزل

فان منصفك وتعتقدك بدلان وصفا على تحقق القول والعقد الدال  
على الانصاف فبدلان عليه بالواسطة لان الدال على الدال دال الى الابد  
لا نقول بصفك وتعتقدك بدلان على نفس القول والعقد سبق  
كان نامطافين اولاهما بدلان على تحقق الانصاف  
يكن لاحد الاثبات لهما على التام واما الشكر فظاهر لسلسل  
للمفضلة واما الحد فليس لسلسل الجبل وهو الانعام فاندفع ما  
يتوهم من ان النعمة انما يقتضي الشكر فالتسلسل فيه فقط  
اي معناها الحقيقي انما اركب لان ما مر ايضا كان تحقيقا لما  
اذا مر به منها المعنى اللغوي ولانه لو رجع الصبر الى معناها الكمال  
ذلك تحقيقا للمعنى اللغوي لانه السابق ويمكن ان يرجع الى المعنى  
العرفي بطريق الاستخدام لكنه بعيد اذ لم يعلم بعد هذا المعنى

ان الشك في الباطن وان لم  
اعتماد الانصاف بمفهوم الوصف المتعارف له لكنه يستلزم  
اعتماد الانصاف بحملها بالضرورة الواجبة بخلاف الشك  
الظاهر في فانه قد يكون بدون اعتماد لمصلحة واعتقاده  
بدل على الانصاف عن العلم بان الشخص لا يكتف نفسه مكانه  
قال انت منصف في الواقع فبصدق المخاطب لمعونة الثقة  
بالكلام كافي قولك انت منصف بالكمال فان المخاطب انما يصدق  
بشئ مضمون بمعونة ثقة بالتكلم فان اللفظ انما يصدق  
مضمون للجملة والتصدق انما يحدث بمعونة الغرائز الخارجية  
كما صرح به بعض ائمة اللغة ويمكن على المسافة بان هذه العبارة  
عننا ظن بمخات منصف لا ينبغي لاحاجة الى التمسك بالعرف  
فانه لم يزل



الإنسانى كون الثالثى جزء منه وكون الأولى فردا من جزئى الاخفاء

نامہ برقیہ

مكتبة الأستاذ د. عبد الحميد  
مكتبة الأستاذ د. عبد الحميد

ان حرف الجبل افعال متعددة كما سيجري به الحذف وان اجزائه حرف  
كل عضو فحرف اللسان جزء منه والقول المخصوص فواحد من جزيه  
فلا بد مما يشاهد من ان جزء الشكر هو جزء ثبات القول الدال على  
لا المفهوم الكلي فان الكلي جزء الكلي والمفرد جزء المفرد ولا حاجه الى  
تقدير الازاد على حذف المضاف نعم في المناقشة بان حرف اللسان  
اعلم من القول المطلق الدال على التعظيم والمفرد الاول ويندفع بان  
المراد من الدلالة المعبرة في القول الدال على التعظيم مطلق الدلالة  
اعلم من ان يكون وصيغة او لا فساوي حرف اللسان فخالق لا  
فما تسمى حرف او يقال بعد تسليم تخصيص الدلالة بالوصيغة  
ان حرف اللسان فان قلت لا يخرج من ان المراد من الغريب حرف  
للجبع لا جبنه فخالق لا جله والى الجبع وعلى الثاني يلزم ان لا











هذا (جاء)  
 على انه متعد في ذاته واحد بحسب الاعتبار والجواب ان كونه  
 مركبا لا ينافي كونه واحدا لهذا تخفى لو حدثنا هي من القسم الاول  
 او من القسم الثاني وحاصل ان مرفوع الجمع فعل واحد اعتبارا  
 ركبت من مرفوع متعد فان قلت لا يخفى يدل على تعدده بحسب  
 الآخر ايضا والاول شعر متعد بحسب المتعلق فقط قلنا يمكن  
 لان يقال انه ينزل عن المقام الاول كما شغل لانه متعد في  
 ذاته قبل هو فعل واحد في ذاته والتعددي متعلقه ثم ضرب  
 عنه الخ تخفى وهو انه متعد بحسب اجزائه ولكنه واحد بالاعتبار  
 كالعسكر والاولى ان يقال ان الاول بيان لكون المفهوم فعلا  
 واحدا والتعددي متعلقه والثاني يخفى صدق على جميع الصفات  
 التي ذكرناه ما صدق هو عليه وذلك لان الامان يخفى ان ذلك  
 الخ لا يوافق

هذا (جاء)  
 على انه متعد في ذاته واحد بحسب الاعتبار والجواب ان كونه  
 مركبا لا ينافي كونه واحدا لهذا تخفى لو حدثنا هي من القسم الاول  
 او من القسم الثاني وحاصل ان مرفوع الجمع فعل واحد اعتبارا  
 ركبت من مرفوع متعد فان قلت لا يخفى يدل على تعدده بحسب  
 الآخر ايضا والاول شعر متعد بحسب المتعلق فقط قلنا يمكن  
 لان يقال انه ينزل عن المقام الاول كما شغل لانه متعد في  
 ذاته قبل هو فعل واحد في ذاته والتعددي متعلقه ثم ضرب  
 عنه الخ تخفى وهو انه متعد بحسب اجزائه ولكنه واحد بالاعتبار  
 كالعسكر والاولى ان يقال ان الاول بيان لكون المفهوم فعلا  
 واحدا والتعددي متعلقه والثاني يخفى صدق على جميع الصفات  
 التي ذكرناه ما صدق هو عليه وذلك لان الامان يخفى ان ذلك  
 الخ لا يوافق

المجموع فعلا واحدا فتولد مرفوع الجمع من قبل الثاني حكم على ما هو  
 صدق عليه على طريق الحل المتعارف فتأمل وكذا من التكرار  
 العرب والمحدث اللغوي يفتض بقاء اللسان لا من بصا وفي  
 مثل الضمير مثلا فانه ان لم يجد فليس بشاكر وفعل عن بعض الثاني  
 في هذه المواضع فوجه ركب لا يفتق الذكر وقد يقال المراد  
 مصدر الضمير سواء كان اشارة او عبارة او كناية وقد فسره بعض النحاة  
 الظن الماخوذ في تعريف الانسان بذلك والوصف المبشري  
 تعريف الحد ايضا هو العبر عما يدل على الانصاف باق طرف  
 كان في قوله وهو باللسان وحده جوهرا ينافي بالنبذة الى  
 الجنان والادكان او المراد باللسان خصوصية التعبير به  
 خذ ان الله يفتقر حقيقة لانه كلام وان لم يكن باللسان وفيه  
 والواحدة من اياته عز وجل في قوله المظن حجازا وحده دون ان يكون له وجه الفصل

هذا (جاء)  
 على انه متعد في ذاته واحد بحسب الاعتبار والجواب ان كونه  
 مركبا لا ينافي كونه واحدا لهذا تخفى لو حدثنا هي من القسم الاول  
 او من القسم الثاني وحاصل ان مرفوع الجمع فعل واحد اعتبارا  
 ركبت من مرفوع متعد فان قلت لا يخفى يدل على تعدده بحسب  
 الآخر ايضا والاول شعر متعد بحسب المتعلق فقط قلنا يمكن  
 لان يقال انه ينزل عن المقام الاول كما شغل لانه متعد في  
 ذاته قبل هو فعل واحد في ذاته والتعددي متعلقه ثم ضرب  
 عنه الخ تخفى وهو انه متعد بحسب اجزائه ولكنه واحد بالاعتبار  
 كالعسكر والاولى ان يقال ان الاول بيان لكون المفهوم فعلا  
 واحدا والتعددي متعلقه والثاني يخفى صدق على جميع الصفات  
 التي ذكرناه ما صدق هو عليه وذلك لان الامان يخفى ان ذلك  
 الخ لا يوافق



انزع هذا التكلف بنقص بقاء الله العبرية واعلم ان الاما

فتر في دفع لما هوهم من ان هذا الاصطلاح لم يعهد في كلامهم

وتفسير الشكر بما ذكره وقد فسر الامام العراني الاحياء

فيل وهذا المعنى مع قوله تعالى قليل من عبادي

الشكور قد يقال بل الظاهر انه بالمعنى الاول ويكون القلة ناشية

عن الالبغة فلا يفسر بالمبالغة في المعنى الثاني لما سبق من

ان المراد به صرف الجمع في الجمع فيكون الشكور بهذا المعنى ممنوعا

لا قبله ولين سلم استقامة الليل على هذا المعنى فلا ينبغي لجانه

حملة على الاول ايضا والواجب ان صرف الجمع في الجمع بفنائ

موجب استغراق الاوقات وعدمه ونقص المبالغة فيه با

الاوقات بان ينقص صرف الجمع في الجمع في اكثر الاوقات وفي

فيهم

جميعها لا يقال صرف الجمع في الجمع او في الاكثر ما لا يصح من قوله انه

لا يمكن صرف جارية اللسان مثلا في وقت من الاوقات في جميع

ما خلق لاجله كالذكر والصفحة وانذار الامعي من البر الى غيرها لانا

نقول جميع ما خلق لاجله هو جميع ما كلف به كاتره فاذن التكلف

في بعض الاوقات بجمع ما يجب عليه في ذلك الوقت فهو شاكر

واذا استمر على ذلك الوصف في جميع الاوقات او في معظمها

فوشكور وما دفع احتمال معنى اللغوي فيكون ان يكون مبدئا

على ان السالبة في الشكر اللغوي ليس قليلا او صدق البسطة

والجدة والشهادة بين غيرها من الاعمال والاوقات المبتدئة عن

عن العباد وليس قليلا فليسا ما فيه لا يقال اذا لم يجز عموم الاوقات

تفيد بحسب الشكر العرفي بدو الحمد اللغوي كما اذا صرف العبد في



عن الاوقات للصلاة جميع الآلات بما يكلف بغير ذلك الوقت  
 ولم يجدنا في بلسانه فانه ليس مكلفا بغير ذلك الوقت بل في  
 اللسان الى انذاره في يقع في البر وغيره من الواجبات عليه في  
 قصره للجميع بما يكلف بغير هذا القصر الوقت شكره في معاته

لم يخفف الحد اللغوي في ذلك الوقت فمحل النسبة المذكورة بينهما  
 سابقا لانا نقول القصر المذكور انما يكون شكره في اذ كان مسبوقا  
 بكلمتي التهنئة فان ما احتل لاحله هو تلك الواجبات بشرط الاسلا  
 بندر ولا يخفى من الجميع بما احتل لاحله فمحل الحد اللغوي  
 والمدني فباسن هو ان الشكر العرفي لا يخفى بدون الحمد  
 اللغوي لانه حين يكمل شكره في هذا يظهر محله لا يتعدى وكما  
 المحنة فذكره لا اشارة الى تلك المناقشة قال قبل و

نق

هذا الحد اللغوي هو الذي لا يخفى من الجميع بما احتل لاحله فمحل الحد اللغوي والمدني فباسن هو ان الشكر العرفي لا يخفى بدون الحمد اللغوي لانه حين يكمل شكره في هذا يظهر محله لا يتعدى وكما المحنة فذكره لا اشارة الى تلك المناقشة قال قبل و

نقض بقوله تعالى اما عند خديناهم ونقض الاول ايضا بقوله تعالى لا تقبلوا صلواته الا من  
 خدي من اجبت اقله على المعنى الاول لانه ساسا العرض المسوق له  
 الآلة واختم الخبز مشركا ولنا فمحل في امتناع حمله على المعنى الاول  
 مجال هذا وهذا كبحر آخر وهو ان الهدى مطاوع الهداية  
 فالهداية اي معنى كان كان الهدى بمعنى طارعه فلا يخلف عنه  
 ضرورة فلا يجوز حمله على المعنى الاول ايضا لاشراك الحمد في لائق لعل  
 الاختلاف انما هو في معنى الهداية واما الهدى فهو مطاوع وعنه  
 الثاني وفا فاقع حمل الآلة على المعنى الاول ويمنع حمله على الثاني  
 لانا نقول كون الهدى بمعنى الوصول البتة مع عدم كون الهداية  
 بمعنى الاقبال اصلا مستبعد جدا على انه قال في نافع المصداق  
 الهدى راه محمود وراه باقش والحياب بان الهدى ههنا  
 قوله لا تقبلوا صلواته الا من خديناهم ونقض الاول ايضا بقوله تعالى لا تقبلوا صلواته الا من

هذا الحد اللغوي هو الذي لا يخفى من الجميع بما احتل لاحله فمحل الحد اللغوي والمدني فباسن هو ان الشكر العرفي لا يخفى بدون الحمد اللغوي لانه حين يكمل شكره في هذا يظهر محله لا يتعدى وكما المحنة فذكره لا اشارة الى تلك المناقشة قال قبل و



مطابق للمعنى الاول ومعنى الاشارة بنهاهم الطريق فاستحبوا المعنى على ذلك

الطريق وهذا كناية عن عدم سلوكهم الطريق وانما هم النعاج على

الحجة البيضاء المستلزم لعدم الوصول بل عن عدم الوصول فيصح

حمله على المعنى الاول من غير خلل ولا يجوز حمله على المعنى الثاني

والا كما كان الهدى مطابقا لفصير المعنى او صلناهم فاستحبوا

المعنى على الوصول فيصير المعنى او صلناهم فلم يعملوا لاستلزام

ان يكون العود مستند كما مثل ذلك في هذا المقام لا يبي

المستند كما ونظائر في الخطابات شابع خصوصاً في الاد

من تبع الماثرات والاطى ان يقال في التعليل

لان حمله على الناس من اجل من العمل على التاكيد اي بلا

اكتساب واستفاضة كما هو المشهور وانما مر في شرح

الشرح المشهور

هذا المعنى في الطريق وهذا كناية عن عدم سلوكهم الطريق وانما هم النعاج على الحجة البيضاء المستلزم لعدم الوصول بل عن عدم الوصول فيصح حمله على المعنى الاول من غير خلل ولا يجوز حمله على المعنى الثاني والاكاه الهدى مطابقا لفصير المعنى او صلناهم فاستحبوا المعنى على الوصول فيصير المعنى او صلناهم فلم يعملوا لاستلزام ان يكون العود مستند كما مثل ذلك في هذا المقام لا يبي المستند كما ونظائر في الخطابات شابع خصوصاً في الاد من تبع الماثرات والاطى ان يقال في التعليل لان حمله على الناس من اجل من العمل على التاكيد اي بلا اكتساب واستفاضة كما هو المشهور وانما مر في شرح

الشرح عن المشهور بغير شبهة اضافية الى الجوابين المعارف الطاهري عن

النعم المراد به العلوم الخفيفة المشقة على الصغريات والنظر بال

كان الواقع مطابقا للملازمة معونة بان نسبة الواقع الى

الاعتقاد لا يخل ان يكون بالمطابقة فيج الباطح يكون الواقع مطابقا

نفسها لان الظهور الباطح في هذا الاعتبار فيه نظر لان

للمطابقة والمطابقة متضامان وهما معا كالاتي والنسبة

وعبرهما من مقولة المضاف وكان المطابقة بالكثر قائم بالواقع

مقابلة الى الاعتقاد فالمطابقة بالفتح قائم بالاعتقاد مقابلة الى

الواقع ولا يلزم تقدم احد طرفي النسبة في الملاحظة على الآخر

وان نظر الى ان المفهوم منظور اليه بالذات بناء على ان

بالذات شرفه حاله ولا يحفظ المفهوم اليه بالشع يلزم ان يكون

المراد بالذات هو المفهوم منظور اليه بالذات بناء على ان

هذا المعنى في الطريق وهذا كناية عن عدم سلوكهم الطريق وانما هم النعاج على الحجة البيضاء المستلزم لعدم الوصول بل عن عدم الوصول فيصح حمله على المعنى الاول من غير خلل ولا يجوز حمله على المعنى الثاني والاكاه الهدى مطابقا لفصير المعنى او صلناهم فاستحبوا المعنى على الوصول فيصير المعنى او صلناهم فلم يعملوا لاستلزام ان يكون العود مستند كما مثل ذلك في هذا المقام لا يبي المستند كما ونظائر في الخطابات شابع خصوصاً في الاد من تبع الماثرات والاطى ان يقال في التعليل لان حمله على الناس من اجل من العمل على التاكيد اي بلا اكتساب واستفاضة كما هو المشهور وانما مر في شرح

الشرح عن المشهور بغير شبهة اضافية الى الجوابين المعارف الطاهري عن النعم المراد به العلوم الخفيفة المشقة على الصغريات والنظر بال كان الواقع مطابقا للملازمة معونة بان نسبة الواقع الى الاعتقاد لا يخل ان يكون بالمطابقة فيج الباطح يكون الواقع مطابقا نفسها لان الظهور الباطح في هذا الاعتبار فيه نظر لان للمطابقة والمطابقة متضامان وهما معا كالاتي والنسبة وعبرهما من مقولة المضاف وكان المطابقة بالكثر قائم بالواقع مقابلة الى الاعتقاد فالمطابقة بالفتح قائم بالاعتقاد مقابلة الى الواقع ولا يلزم تقدم احد طرفي النسبة في الملاحظة على الآخر وان نظر الى ان المفهوم منظور اليه بالذات بناء على ان بالذات شرفه حاله ولا يحفظ المفهوم اليه بالشع يلزم ان يكون المراد بالذات هو المفهوم منظور اليه بالذات بناء على ان



والتاريخ المذكور في هذا الكتاب هو التاريخ الذي ذكره المؤلف في كتابه

[illegible]

تلقينا فائدة ان كل القوة للعلة فبعضها ايضا اشارة الى بلوغ الاستعداد

٢٢

تلك الفائدة نفسها كنز مستقلة علوم نظرت في الاغلب  
 من حيث ان هذا اشعار بقايد مقاصد الكتاب ويمكن ان يجعل  
 من ان التميز بينهما وان كانت علوم ما يدعيه فهو من العلوم النظرية  
 بالمعنى المراد ههنا لان المسائل عند المحقق قدس سره قد يكون  
 بدعيه فلا وجه للتقييد بكونها نظرت في الاغلب فيكون مختار  
 الى النظر لان النظرية بالمعنى المقابل للعملية وببرهمن الرض لا ينافي  
 البدهية فكانه الاين ان يقال انها علوم نظرت بالمعنى المراد ههنا  
 وقد يخرج الى ان هذا ناظر الى ان المسائل لا يكون بدعيه كما قبل  
 هي المحمولات الثابتة بالدليل وفيما به خلاف ما فرزه المحقق وايضا  
 الملازم على هذا التقدير ان يقع عليه كونه من مسائل الحكمة  
 فلو كان كذلك لكانت النظرية من العلوم النظرية لا العملية



النظرية لا مجرد ارتباط الآلة بها وتفصيل المقام ان تلك الاعمال  
 والاخلاق من احوال النفس الناطقة التي هي من موضوعات  
 الطبيعة فحق على الوجه الكلي من محلات ذلك العلم وما يصادف  
 موضوع المسئلة فان الاعراض الدائنة لموضوعات العلوم قد  
 موضوعات المسائل فهي من حيث انها اعراض دائنة للنفس  
 من مسائل الطبيعي ومن حيث تحقق حقيقتها ونحو وجودها  
 من مسائل الالهي ومن حيث انها اعراض دائنة للنفس من  
 انها تصلد عنها الافعال المحمودة والمذمومة من مسائل الحكمة  
 العملية فترفعها من المبادئ التصويرية للطبيعي والالهي الذين  
 من الحكمة النظرية والحكمة العملية ايضا والمبادئ التصورية جزء  
 من العلم على ما قرره المحقق قدس سره في حواشي شرح المختصر نقلنا

في بيان ان موضوعات العلوم  
 هي من احوال النفس الناطقة  
 التي هي من موضوعات الطبيعة

عزارة

عن الشيخ وان قرره في غيره ان المبادئ مطلقا اعانتي جزء تعليلها وكيف  
 ما كان فلا يظهر وجه لقوله انها علوم نظرية في الاغلب فانها كما عرفت  
 مبادئ مشتركة بين النظرية والعملية غاية ما في الباب ان تفاصيلها  
 قد لا يكون من محلات العلوم النظرية كما ان تفاصيل الحوليات  
 والحيوان والانسان اذا اخذت من بعض الجبليات من محلات  
 العلوم المرتبة الموضوعية تحت الطبيعي لامن محلات الطبيعي  
 لكن تلك التفاصيل ليست اقل من الكلبيات حتى يصح كون  
 معرفتها في الاغلب علومًا نظرية فالوجه ان يقال ان مراده العلوم  
 النظرية هي هنا الكسبية ولذلك فرغ عليه ان للآلة المذكورة تعليلها  
 لها ولما كان كون كسبيةا ضعيفا في اقتضاء الاشارة اليها الاشارة  
 سائر العلوم الكسبية معها قوله بان ضم اليه ان المذكور في الطرف

في بيان ان موضوعات العلوم  
 هي من احوال النفس الناطقة  
 التي هي من موضوعات الطبيعة



الآخر لا يخرج عن الاشارة الى الحكمة العملية لصبر الجميع وتكثف في الاشياء  
اليها هذا هو وجه كلامه قدس ستره وانت خبير بان لو قال انما

اخبره  
علوم نظرية بالمعنى المقابل للعبرة كان اظهر واخصر فنامت  
خلوها الى قوله وان نقول في هذه العبارة ظني ان خلوها من  
جميع العلوم الصورية والمصولة ظن وان نقول في وبرهانه  
للتلوه عن العلم بذاتها باطل عندهم اذ لا يفضل للبرهان ذاته فكيف  
يكون للعلوم مطلق العلوم ظاهرا وان حمل على ان اللاتقي جميع  
العلوم المصولة ظاهرا فمجرد المناقشة لا يرتبط به اصلا فاما  
للمناقشة اما قريبا لا يندفع او غير محجبا اصلا وعلى الوجهين لا يصح  
تلك العبارة ويمكن ان يقال ان اللاتقي من جميع العلوم ظ  
بالمعنى المراد اعني العلوم المصولة وان توجه المناقشة على ظاهر لفظة  
قتر

فنامت ثم اتى خلوها في مبدأ العبرة انما يظهر لذوي العدى

بملاحظة حال الطفل ونحوه احواله وما ذكره الشيخ من ان الطفل

يتعلق بالندى حال التولد بالهام خطري لا ينافي ذلك لان المراد

بمبدأ العبرة حال تعلق النفس بالبدن وهو سابق على تلك الحقائق

فعلبك بالناسل فهذا التمام يظهر لك ما في الزوايا من الجبال

وبنت لما بينهما من الشاكرات والبيانات الناطقة

فمن يشكك من حيث ان النقيض للشاكرات يستلزم

المشتركة الذي هو الكلي والتصديق فيقول لها والنقيض للبيانات

يستلزم التصديق بسبب ما ثبت لاحدهما من الآخر فلا

يصح جعله معدا لفيضان صور الكلمات والتصديق بالنقيض

بينهما والتحقيق ان مراده بالنقيض للشاكرات والبيانات

بملاحظة حال الطفل ونحوه احواله وما ذكره الشيخ من ان الطفل يتعلق بالندى حال التولد بالهام خطري لا ينافي ذلك لان المراد بمبدأ العبرة حال تعلق النفس بالبدن وهو سابق على تلك الحقائق فعلبك بالناسل فهذا التمام يظهر لك ما في الزوايا من الجبال وبنت لما بينهما من الشاكرات والبيانات الناطقة فمن يشكك من حيث ان النقيض للشاكرات يستلزم المشتركة الذي هو الكلي والتصديق فيقول لها والنقيض للبيانات يستلزم التصديق بسبب ما ثبت لاحدهما من الآخر فلا يصح جعله معدا لفيضان صور الكلمات والتصديق بالنقيض بينهما والتحقيق ان مراده بالنقيض للشاكرات والبيانات







اما الرجوع الى المرتبة والفاعل محذوف او الى النفس والمفعول محذوف  
فذلك انما يكون بمشاهدة ظاهرة بعد اخرى للمصمم  
فرب نظري يصير مخزوا لبعض النفوس بمرتبة واحدة كما يجد  
من نفسه من ادنى فطنة ثم الغلبة مسلمة وحصلت الحاصفة

والا يحتاج اليه كما اشرنا اليه هناك فان المبادىء هي مبادىء الملكة  
والا يضاف هي اليه وانما سميت في اول ان هذه المرتبة مسبوقة

بوصول الكمال الذي هو مرتبة الفعل بل بتكرار حصوله غالباً  
لأنه محفوظ بفعليين سابقين والحق أن العلم ما لم يصحح  
فإنه غير حاصل بالفعل لأنه في عرضة الزوال فاذا احترق مكانة لا  
حصل بالفعل أولاً فإنه كمال الذي في وسع النفس ما دام في

على الموت

عالم الغربة يخرجها عن دوام المشاهدة لمشاركته الجوانات الجميلة  
الحسنة للشركاء والمراد مشاركتها في جنس البديهيات فلا يرد أن  
البديهيات الكلية محصورة بالانسان ولا حاجة التخصيص  
البديهيات بالحبس الجزئية ولا يخفى ما فيه من الوهن فان  
الاستدلال في الجنس لو كان سببا لعدم الاعتماد فطلق العلم  
لكل والفرقة يكون هذا الجنس امرئ لا يخرج عن رعايته بل  
جعل كمالها المعتد به فان الكلمات العلمية ايضا من كمالها <sup>المعتد</sup>  
اما مرتب وهو العقل بالفعل كونه العقل بالفعل امرئ  
من العقل بالملكة باعتبار انه يكفي في الاول الانشغال وفي  
الثاني يحتاج الى ترتيب المقدمات ولا يرد عليه الا  
ستعداد الغريب المستعقب للاستفاد من مراتب العقل

بسم الله الرحمن الرحيم



ノ

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

حجبت لا يعيب عند من في الاطلاق لمط

والتجسس على سائر المسلمين في بلادهم  
والغش والحيلة في كل شأن من شأنيهم  
على قلوب الأعداء والخصماء  
في كل وقت وفي كل حال

الانظرات ثلثة بل عرض بان الاكساب تدبر حتى مكل  
احد في اول وهلة الاكساب بل حين ما يشاهد ذلك  
النظرى يصديق عليه انه ادركت جميع النظرات التي ادركها  
محيث لا يعيب عند شئ وان نوقش في اطلاق لفظ الجميع



قد عظم هذا الفحص الكليته صادقة حيث انحصر الموضوع  
 في شخص وعلى تقدير النزول يمكن فرضه في ثلث نظريات  
 مثلا ويمكن الجواب بان الماد عدم وجود المستفاد في احد  
 من اهل الكمال فان وجوده في غيرهم مع انتفاء عنهم محذور  
 فاحسن فامل فان قيل الجواب لا في قد يقال قد حق  
 فكس سر في هذا الكتاب وغيره ان لوازم المهية ما ينصف  
 المهية بل في الوجودين فانصاف النفس بها بالفاعلية على  
 فرض كونها من لوازم المهية متوقف عنده على وجودها  
 للشوق على الفاعل فيكون الفاعل معطيا لها بواسطة  
 الوجود كيف والكمالات من الوجود وتوابعها كل من للبدا

الفاضل فلا يلحق في الجواب الى نفى كونها لازمة المهية على  
 ان كان شرط الانشاج فالبيد المذكور لم يراع جميع القوا

ان فيه تسليم كون لوازم المهية ليست من اعطاء الفاعل لا  
 يقال لعل معنى ذلك على ما استظهر عندهم من ان اثر العلة  
 البعيدة لا يصل الى المفعول يكون اثر الفاعل هو الوجود  
 واللازم اثر المهية لانا نقول هذا يقع في ثبوت كون  
 الصلاحية بالفعل من عطائه لان علته ذلك متوقف  
 على ايجاد الفاعل فهو على ما ذكرتم لا يدل على كونها من  
 عطائه بل على عدمه لانه كان لوازم المهية مستندة الى  
 الوجود بذلك الوجود فاذا لم يكن الاول من عطائه بالفاعل  
 بناء على انه صحيح اثره بالواسطة لم يكن الثاني منها ايضا قطعاً  
 بين ما ذكرنا فامل لعدم ثبوتها لاندرج كما سبقنا  
 ان كان شرط الانشاج فالبيد المذكور لم يراع جميع القوا

ان فيه تسليم كون لوازم المهية ليست من اعطاء الفاعل لا  
 يقال لعل معنى ذلك على ما استظهر عندهم من ان اثر العلة  
 البعيدة لا يصل الى المفعول يكون اثر الفاعل هو الوجود  
 واللازم اثر المهية لانا نقول هذا يقع في ثبوت كون  
 الصلاحية بالفعل من عطائه لان علته ذلك متوقف  
 على ايجاد الفاعل فهو على ما ذكرتم لا يدل على كونها من  
 عطائه بل على عدمه لانه كان لوازم المهية مستندة الى  
 الوجود بذلك الوجود فاذا لم يكن الاول من عطائه بالفاعل

قد عظم هذا الفحص الكليته صادقة حيث انحصر الموضوع  
 في شخص وعلى تقدير النزول يمكن فرضه في ثلث نظريات  
 مثلا ويمكن الجواب بان الماد عدم وجود المستفاد في احد  
 من اهل الكمال فان وجوده في غيرهم مع انتفاء عنهم محذور  
 فاحسن فامل فان قيل الجواب لا في قد يقال قد حق  
 فكس سر في هذا الكتاب وغيره ان لوازم المهية ما ينصف  
 المهية بل في الوجودين فانصاف النفس بها بالفاعلية على  
 فرض كونها من لوازم المهية متوقف عنده على وجودها  
 للشوق على الفاعل فيكون الفاعل معطيا لها بواسطة  
 الوجود كيف والكمالات من الوجود وتوابعها كل من للبدا

الفاضل فلا يلحق في الجواب الى نفى كونها لازمة المهية على  
 ان كان شرط الانشاج فالبيد المذكور لم يراع جميع القوا



المنطقية لا خلا لهذا الشرط الذي هو من جملة تلك القوانين و  
ان لم يكن شرطا لا يحتاج لم يقع للخطا ولا لخلال به والجواب اخيرا

الاول لكن ليس شرطا يمكن تحصيله بمجرد رعاية القوانين بل هو

خاصية النفس فان واسطاط الناس اذا راعوا القوانين المنطقية

من الترتيب الواجب والنجاب الصغرى وكلية الكبرى مثلا

محصل لم نطق الاندراج واما البليد فلا يمكن من نطق الا

وان بالغ في رعاية القوانين المنطقية والماصل ان النطق شرط

لكن ليس من الشرايط التي يكون الصانع كافيتها في تحصيلها

بل لابد من ارتفاع البلادة للشاهنة وفيه تامل

لازاد بجانبها اذا ان العناية مانع بعد سلمه الطريق

الموصل اعني مراعات القوانين والعناية عبارة عن سلوك

الطريق

الطريق الغير الموصل فكان ينبغي ان يقدم الاستعانة عن القوانين  
لكن اخرها رعاية للازاد بجانبها اللغوية ويكن ان يقال  
ان العناية يستلزم الجود المنافي للحركة والعناية هي الحركة  
انما يصح صواب الصواب فالذي تقدم الاستعانة عن الاولى  
ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجى ولا هذا مخالف لما  
عليه الفارابي وابن سينا من ان المعلوم بالذات هو  
الصورة والامر الخارجى معلوم بالعرض قالان النفس لا تدرك  
الاما حصل فيها وهو الصورة وبذلك على ذلك انه لو ادرك  
عن الخارج لكان الادراك مجازا لا حقيقيا ان العالم والمبهم  
بذلك ان ما لا يوجد في الخارج على ادراكه نحو ما في الخارج  
والا لكان يقال الاعلام يتعلق بالمنهجية من حيث هي



المتكففة على النفس والالهام يتعلقان بها من حيث وجودها الذي هو  
 فان القلة هو الصفة اى المهية باعتبار الوجود الذي هو وان كانت  
 المهية من حيث هي متلفاة في ضمنها ايضا فالاعلام يتعلق بها  
 من حيث هي من غير اعتبار تعبيرها بكونها في ضمنها وهذا

من مذهبهم من انما الكمال الطبيعي الظاهر واذا تمهد ذلك فالمتناسب  
 تخصيص الالهام بالصدق للنكتة المذكورة فبقى الاعلام للحق  
 بل في خزائنها والا لا يحتاج الى هذا الدليل  
 اقتضى الجواب ان يكون عدم الاحتياج الى الكسب للجدد اقرب  
 الاستعداد لا الاختلاف كما في الادبيات حيث لا يدل عدم  
 الاحتياج الى الكسب فيها على الاختلاف فان دراهمها  
 هذا مشعر بان المراد بالالهام هيها هو المعنى المشهور وحي لا يباين

في علم الاخلاق ان للكلمة التي هي احد الفضائل العلية وجو

ان العلم بالحق هو العلم بالذات والذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل والذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل والذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل

الاعلام وهو ينافي ما سبق منه من اتحادها بالمال وحمل الالهام  
 هيها على المعنى المشهور وفيما سبق على غير نصف والظاهر ان  
 قوله لاعلمنا الاما علمت ناظر الى قوله اعلام للحق وقوله لا دراهم  
 الاما علمت الى قوله والهام الصدق وقوله انت انتا العلم

بمنزلة العقل لقوله لاعلمنا الاما علمت وقوله للجواد الكريم  
 المنزلة لقوله ولا دراهم الاما للهيت فاما في اي علم الا  
 في ظاهر العبارة بوجه اللفظ والقدر المربح وحي يكون قوله وحي

حيث قال كان المصدر للكلمة اي الاشارة بالافعال على ما ينبغي  
 ويرد عليه ان نفس الكلمة تعجز والعقل غير مشهور الا انهم ذكروا  
 في علم الاخلاق ان للكلمة التي هي احد الفضائل العلية وجو

ان العلم بالحق هو العلم بالذات والذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل والذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل والذات هي التي لا تتغير ولا تتبدل



منه سبحانه وتعالى

من العدالة هي التوسط بين الجبرية والبلادة لا المحكة المقسمة  
بالعلم بالاشياء على ما هي عليها ولا يخفى ان هذا المعنى يدل  
وعبر ملائم ههنا بل الاشبه ان المراد ههنا بالمحكة العلم والعمل  
العلم فيكون العلم مذكور اصرحا وفي ضمن المحكة ويحكم توجيه  
على ما يوافق ذلك بان يجعل المجموع تفسير  
العلم والمحكة ولذلك لم يكرر ذكر العلم ويجعل قوله قريبا بعد  
الجميع ان مراد اللغوي من حصر المحكة حصر خبره اعني الاثبات بالاشياء  
على ما ينبغي فان حصر الخبر الآخر وهو العلم قد ذكر مرها فكذا  
افترض على ما هو محط الفائدة لانه اراد تفسير المحكة بمجرده العلم  
فماثل ومن حيث انها اوضاع كليتها مدخله هنا  
في وجه الشبهة من حيث ان الكل ينقسم احكام الجزئيات

منه سبحانه

منه سبحانه وتعالى

الى معنى الحد والثاني الى معنى الشك لم يرد التوزيع ليرد عليه عدم  
صحة الاضراب بل او ادان الحكم باشتغال جميع معنى الحد والشك  
على الكل نظر الى جزئه الذي هو الحد وعلى الكل نظر الى جزئه  
الاخر فافهم جدا وفيه نظر لان معنى الحد العرفي المراد ههنا اشتغال  
على كماله ايضا لان الاعمال الشرعية الظاهر كلها فصل يفتي عن  
تعظيم المنعم لكونه منعافا بانه الامران اشتغالها اشتغال الكل على  
جزئياته واشتغال الشكر عليها اشتغال الكل على الاجزاء وهذا  
الفرق لا يجدي ههنا لان اشتغال الكل ايضا كذلك فالاول

ان يقال كل من الجدل والكل ناظر الى كل من الجزئين وبيان  
ان المراد ههنا بالاشياء على ما هي عليها ولا يخفى ان هذا المعنى يدل  
وعبر ملائم ههنا بل الاشبه ان المراد ههنا بالمحكة العلم والعمل  
العلم فيكون العلم مذكور اصرحا وفي ضمن المحكة ويحكم توجيه  
على ما يوافق ذلك بان يجعل المجموع تفسير



بان نصف العارف صفات مغايرة لصفات مناسبتها لهذا وهذا  
هو مرتبة توجب الصفا وما ذكر بعد ذلك هو توجب ذلك  
واعلم ان ما ذكره اولاً هو المرتبة المشارة اليها بقول النبي صلى الله عليه وآله  
العبد يتقرب الى الله تعالى حتى اجبته فاذا اجبته كنت سمعه  
الذي يسمع وبصره الذي يبصر الى آخر الحديث ولذا  
يتمى الله الكشف والتحقيق هذه المرتبة يقرب التواقل ومقام  
يقرب الفريض وهو ان يشاهد العبد صفاته في مراتب الحق  
على عكس المرتبة السابقة اذ هناك كان العبد يشاهد صفات  
الحق في مراتبه وهذه المرتبة هي المشارة اليها بقول النبي صلى الله عليه وآله  
على لسان عبده سمع الله من حمده وتحقق المشارة هذا لا يلا  
المقام والله الموفق لتبيل المرام وبالجنة معرفته المبدأ

بالمأمورات وترك المنهيات فان جعل الترك اقلاً كان  
الحمد والشكر مستعملين على كل ما وان جعل عدما كانا مستعملين  
على كل ما فكانه مال الى جعل الترك عدما ولذلك اضرب عن  
الحبل الى الكل في الحاشية نقلاً عن شرح مقامات  
للعارفين نصار الخ ح بصره الذي يبصر اذ قد بناقش في  
ترتيب ذلك على ما سبق ووجهه انما اذ اى كل كل مشرق  
في كماله لم يكن في نظره كمال الا وهو كماله تعالى الذي هو عين  
ذاته نصار الخ ح جميع كالان من السمع والبصر والعلم والقدر  
والوجود يرجع كلها في نظره الى كمال الحق الذي هو عين ذاته  
نصار العارف ح مختلفا ما خلا من الله تعالى بالحققة بمعنى  
انه صار صفاته عين ذاته لا بالحجار كما تقول اهل الظاهر  
فانهم يقولون ان صفاته عين ذاته لا بالحجار كما تقول اهل الظاهر  
فانهم يقولون ان صفاته عين ذاته لا بالحجار كما تقول اهل الظاهر



سفر دین بجز این العینین و سبکی اطلاق معالذک و ثبات

مفتی

٢٤

اعني سنده الفاعل على ومعاودة الزمان في تبادله النفا بل في



البدو والاعادة بمخوات يكون التقديم والناظر نحو واحد حتى يكون  
 المبدأ فاعلا والمعاد غاية منع كيف واطلاق المعاد على الغاية  
 تمام الانعكاس ولقد عجب العلامة طلسير ليرى ذلك الخبر الفا  
 الذي لم يفسد ولم يلحقه من بوازيه او من يدانيد في بعض  
 الذي تصدى شرح المحطى من غير استنبال حيث قال ان  
 والد بطليموس ان مثله شرح كلام ولده لاختفى وانما القول  
 علم العلماء الاسلاف ان مختلف بعدهم نظائر من الاخلا  
 لا وجبوا ان يدفن كنههم في قبورهم بل لم يبرزوا قط ما في  
 صدورهم والحب من ذلك ان جاز في من الشعوب الجاهل  
 المحاذي حتى يكبد عروب داهم التصدي في كل هديان  
 والصوب في كل ماسعه من غير رهاق ممتوا على ان هذا

لا وجبوا ان يدفن كنههم في قبورهم بل لم يبرزوا قط ما في  
 صدورهم والحب من ذلك ان جاز في من الشعوب الجاهل  
 المحاذي حتى يكبد عروب داهم التصدي في كل هديان  
 والصوب في كل ماسعه من غير رهاق ممتوا على ان هذا

في هذا

تحقيق ما عليه شرهه وتدين فشا من طبع شديد وذهن حد  
 والاعادة المشككة من زمان شاع فيه اللذوالعناد وانظم فيه  
 طرفي الرشاد والسداد لكن سببا قد لقي بغيره واعتد غالب  
 امره وهو المشعان وعلمه التكلان ان الزموا مله من  
 ملل الانبياء فم المتكلمين اجاز اليهود والنصارى متعبدون  
 بملة من ملل الانبياء مع اثم لا يمتون متكلمين كيف وقد  
 تعريف الكلام بقانون الاسلام فلعلم اراد المتكلمين ومن يحذو  
 حذوهم في ادبهم كنههم بصرح به الكفا بالاصل او لعدم الا  
 بمن عداهم وكذا الحال في قوله في الصوفية المنسوبة من حيث  
 انقضاء الرهبان فاهم لا يمتون صوفية وعاصل القر  
 الاولى قد تدين قوله الحاصل في الطريقة الاولى والحصول في الثانية

في هذا



اشارة الى مدخله المكتوب في الاولى وكثره في الثانية  
 احدهما ان الحاصل في انت جيب بان اليقين لا يجامعهم  
 التقيض بل الجزم مع منجيه كلامه ان الحاصل في الشك  
 لا يخرج ما في بعض المواد عن الشبهات بخلاف الحاصل في  
 تلك المرتبة فانها لا يشوبها اصلا وفوق هذا الرتبة هو  
 انما اشار الى سينافي بعض نصا ينفذ الى ان المشاهدة  
 انتم من الحديث ما اعلم ان المشاهدة يمنع الوهم عن المراجعة  
 راسا بخلاف الحديث وتوجهه ان اليقين بالامر المحقق  
 العقلية لا يتحقق فيه نوع من احد من الوهم بمعنى انه يحصل للنفس  
 مثل شبه بالخيال الى جانب الخلاف بحيث لا يقيح  
 في جزم العقل كما المنفرد بميت في القبل فانه مع شقته

الاشارة الى مدخله المكتوب في الاولى وكثره في الثانية  
 احدهما ان الحاصل في انت جيب بان اليقين لا يجامعهم  
 التقيض بل الجزم مع منجيه كلامه ان الحاصل في الشك  
 لا يخرج ما في بعض المواد عن الشبهات بخلاف الحاصل في  
 تلك المرتبة فانها لا يشوبها اصلا وفوق هذا الرتبة هو  
 انما اشار الى سينافي بعض نصا ينفذ الى ان المشاهدة  
 انتم من الحديث ما اعلم ان المشاهدة يمنع الوهم عن المراجعة  
 راسا بخلاف الحديث وتوجهه ان اليقين بالامر المحقق  
 العقلية لا يتحقق فيه نوع من احد من الوهم بمعنى انه يحصل للنفس  
 مثل شبه بالخيال الى جانب الخلاف بحيث لا يقيح  
 في جزم العقل كما المنفرد بميت في القبل فانه مع شقته

بغير

بان اليقين جازم والجماد لا يخاف منه فقد يحصل له ذلك  
 بل يجب اليقين الذي لا يقيح في اليقين وفي صوته  
 المشاهدة لا يمكن الوهم مثل هذه المراجعة ويجوز ان يكون  
 الحق في هذا المعنى فاما مل وذلك بوجوب ان يحصل  
 تلك العناصر في كانت المناسبة التي هي سببا لا تحق  
 يحصل بمجرد وحدة الكيفية كانت البساطة الى جانب  
 اقل من ان يكون مشتركا فيها فالاولى ان تنبى جهة المناسبة  
 هي التوسط بين الاضداد لانه بمنزلة التعلق بذلك يصير  
 المنسج مناسباً للبد الخالي من الاضداد وكلما كان لغز  
 الى التوسط كان انسب بالخلق ومن ههنا ينفذ الفطن  
 على التصور العقلية لكونها اجزاء من الاضداد

بغير  
 احدهما ان الحاصل في انت جيب بان اليقين لا يجامعهم  
 التقيض بل الجزم مع منجيه كلامه ان الحاصل في الشك  
 لا يخرج ما في بعض المواد عن الشبهات بخلاف الحاصل في  
 تلك المرتبة فانها لا يشوبها اصلا وفوق هذا الرتبة هو  
 انما اشار الى سينافي بعض نصا ينفذ الى ان المشاهدة  
 انتم من الحديث ما اعلم ان المشاهدة يمنع الوهم عن المراجعة  
 راسا بخلاف الحديث وتوجهه ان اليقين بالامر المحقق  
 العقلية لا يتحقق فيه نوع من احد من الوهم بمعنى انه يحصل للنفس  
 مثل شبه بالخيال الى جانب الخلاف بحيث لا يقيح  
 في جزم العقل كما المنفرد بميت في القبل فانه مع شقته

بغير  
 احدهما ان الحاصل في انت جيب بان اليقين لا يجامعهم  
 التقيض بل الجزم مع منجيه كلامه ان الحاصل في الشك  
 لا يخرج ما في بعض المواد عن الشبهات بخلاف الحاصل في  
 تلك المرتبة فانها لا يشوبها اصلا وفوق هذا الرتبة هو  
 انما اشار الى سينافي بعض نصا ينفذ الى ان المشاهدة  
 انتم من الحديث ما اعلم ان المشاهدة يمنع الوهم عن المراجعة  
 راسا بخلاف الحديث وتوجهه ان اليقين بالامر المحقق  
 العقلية لا يتحقق فيه نوع من احد من الوهم بمعنى انه يحصل للنفس  
 مثل شبه بالخيال الى جانب الخلاف بحيث لا يقيح  
 في جزم العقل كما المنفرد بميت في القبل فانه مع شقته











فان لفظ التصديق والادمان مثلا ينعدي الى مفعول واحد مع  
 انه ليس بمعنى التصور بقول صدقت واذعنت ان زيدا قائم  
 ولا بقول صدقت واذعنت زيدا قائما فامل بدل  
 على انها استعمالان مترادفين لاشي يجزى ان يقال كل ادراك  
 بسيط وكل ادراك مركب فاما تصور وتصديق لان هذا  
 التفصيل لا يلائم المقام كما لا يخفى على من انصف  
 ثم ان ههنا معنيين آخرين ومعنى آخر ذكره الراغب غيره  
 وهوان المعرفة العلم بالشي من قبل اثاره كانه مأخوذ من  
 الدف بمعنى الراجح كما يقال استقم هذا الخ و  
 لهذا لا يوصف الباري لا يناقش بان الحصر المستفاد

من تقديم الطرفين ممنوع لموازاة يكون مفعلا على الخ  
 لان التصديق والادمان مثلا ينعدي الى مفعول واحد مع  
 انهما استعمالان مترادفين لاشي يجزى ان يقال كل ادراك  
 بسيط وكل ادراك مركب فاما تصور وتصديق لان هذا  
 التفصيل لا يلائم المقام كما لا يخفى على من انصف  
 ثم ان ههنا معنيين آخرين ومعنى آخر ذكره الراغب غيره  
 وهوان المعرفة العلم بالشي من قبل اثاره كانه مأخوذ من  
 الدف بمعنى الراجح كما يقال استقم هذا الخ و  
 لهذا لا يوصف الباري لا يناقش بان الحصر المستفاد

المتقول انما لان المراد ان في هذا الاصطلاح لا يوصف الباري  
 وعدم الوصف في هذا الاصطلاح ليس مفعلا الاعلى او لا  
 على الصراضاني بالنسبة الى المعاني المذكورة اي الثانية  
 على قول الدهور احراز عن العلوم الوضعية فانه يختلف  
 اختلاف الاوضاع في الدهور لاني العلم بان الفاعل مفعول  
 في هذه اللغة هذه الطائفة المحصورة لا يقبل اصلا  
 كذا العلم بان الخبر مباح في شرع موسى على يقين وعلية  
 الصلوة والسلام لاننا نقول المراد بقاها على وجه السداد  
 الى الغاية المقصودة فان الخلق عن المنفعة المقصودة منها هو  
 بالزوال وعدم الثبات فامل بحسب الوجود الاصل  
 اعني الخارجي ولا يرب ان كمال النفس في الخلق باذنه

فان لفظ التصديق والادمان مثلا ينعدي الى مفعول واحد مع  
 انه ليس بمعنى التصور بقول صدقت واذعنت ان زيدا قائم  
 ولا بقول صدقت واذعنت زيدا قائما فامل بدل  
 على انها استعمالان مترادفين لاشي يجزى ان يقال كل ادراك  
 بسيط وكل ادراك مركب فاما تصور وتصديق لان هذا  
 التفصيل لا يلائم المقام كما لا يخفى على من انصف  
 ثم ان ههنا معنيين آخرين ومعنى آخر ذكره الراغب غيره  
 وهوان المعرفة العلم بالشي من قبل اثاره كانه مأخوذ من  
 الدف بمعنى الراجح كما يقال استقم هذا الخ و  
 لهذا لا يوصف الباري لا يناقش بان الحصر المستفاد



البريد

البرية

f. 2.

والموتى من المؤمنين ومن المسلمين



ينتمي من العلوم امر واحد اذا من علم الاوجب عن الاحوال  
 المختصة بانواع موضوعه واعراضه الذاتية الى غيرها من تفاصيل  
 موضوعات المسائل كما يشهد به استقراء العلوم مثلا يجب  
 في النواتج رفع الفاعل وهو من احوال بعض انواع موضوعه  
 وفي الفقه من حرة الربا مع انه قال بعض انواع فعل المكلف  
 وفي علم العدد عن المنطق والاسم وهكذا في جميع العلوم  
 المحقق ان العبر في محمول المسئلة كونه عرضا ذاتيا لموضوع  
 المسئلة او موضوع العلم او لانواع موضوع العلم او لاعراضه  
 الذاتية كانه عرض عليه ابن سينا في الشفاء وهو يدل الصفا  
 ويشهد به ملاحظة مسائل العلوم وحق نقول لموضوع كل  
 علم ما يجب فيه عن عوارضه الذاتية او عوارض انواعه و
 كذا في غير

في قوله من احوال بعض انواع موضوعه  
 في قوله في الشفاء وهو يدل الصفا  
 في قوله ويشهد به ملاحظة مسائل العلوم  
 في قوله وحق نقول لموضوع كل علم  
 في قوله كذا في غير

كذا في آخرها اعبر في تفاصيل موضوع المسئلة كما في جمل  
 فيما تارة بما فصلوه في موضوعات المسائل او من غير الفرق  
 بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما في قوا بين موضوعها ومحمول  
 العلم ما يتخلل البنية تلك الاحوال التي في احوال تلك المسائل  
 وهو المفهوم من المرتد بين جميعها وذلك عرض ذاتي  
 لموضوع العلم وان كان كل واحد منها عرضيا ذاتيا بالقبض  
 اليه وكما فصلنا بعض الكلام فيه في حاشيتنا على منطق  
 الفخرية المذهب فتح يجيب ان يعقد لا يخفى  
 من النصف فان مقتضى البراهين الموردة على تلك  
 ليس الا انصافها بهذا المفهوم لا انصاف كل فرد منها  
 بما يخصه لا يلفظ اليه اصلا وقد نص الشيخ في الشفاء على

في قوله من احوال بعض انواع موضوعه  
 في قوله في الشفاء وهو يدل الصفا  
 في قوله ويشهد به ملاحظة مسائل العلوم  
 في قوله وحق نقول لموضوع كل علم  
 في قوله كذا في غير



فما يستدل الى المصلحة الخاصة لانا نقول مفهوما لا

مجلسه تاسیس و تدارکات

الكلية التي يجب علينا في الأمور الخاصة ليس مجرد أخذ

57



بسم الله الرحمن الرحيم

لا ينبغي وجود الكل الطبيعي  
كالوجود والوحدة ونظائر  
ان البحث عن الكميات  
يخص بقسم منها وعن امور  
الامور العامة هي الامور  
عنها بحث عن الكميات كما  
لا الجوهرية والعرضية وكما  
للفيصد وعليه انه لا يصح قول  
العامة من الامور العامة  
مكونة باعتبارها او كونها  
اصلا لا بطريق الموافقة  
الاشتقاق

فالتأويل اسمها إلى القوة العملية فهي الحقيقة أثران للعاقلة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه  
وآياته وبرهانه



منه في قوله تعالى  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين  
 وبعد  
 في بيان الاختصار على الوجه الذي يدخل الشر في التصديق لا يحصل  
 الا بذلك الطريق اذا الطريق الذي ذكرنا يخرج النجس فذلك الطريق  
 يتبعه دون العاملة فامل وضع عليه الكلام في قوله المقصود

من الحكم العلية هي الاعمال وهي حسيه فالكساحا

محصل للمحصل بغيره غير لازم فامل لم يبق الا

فيبحث اذ يمكن بيان الاختصار بان العلم اما اذ علم

توقع النسبة والواقعها هو التصديق والادعوى

التصور سواء كان متعلقا بالواقع والواقع او بغيرها

فظهر اختصار العلم في القسمين من غير استناد الى الاختصار

المعلوم فباستلذان به لا ياتي في توجيه كلامه قدس سره

بان القسم شاعوا ههنا فجلوا النجس داخل في النسبة

فلذلك عدوا الشر من المتأعالم للنسب الكاسية للتصديق

وبين ما كان

بيان الاختصار على الوجه الذي يدخل الشر في التصديق لا يحصل  
 الا بذلك الطريق اذا الطريق الذي ذكرنا يخرج النجس فذلك الطريق

يتبعه في بيان وجه الاختصار على الوجه الذي يحاول عنها

لانا نقول يمكن على هذا الوجه ايضا بان العلم اما ان يكون

اذعانا او نجسلا واما ان يكون غيرهما فنقسم الى القدر المشترك

بينهما من الازعان والنجس والى غيره فامل جزو القسما

والجزة كان في الاشارات اذ احدثت القسما با في مثل هذا

الشيء الذي يسمى قياسا واستقرا او نجسلا سميت ح

بمقدمات والمقدمة قضية جعلت جزو قياس او حجة والظن

من سياق هذه العبارة ان المراد بالجزء ههنا ما يقابل

القياس اعني القسمين الاخيرين كما لا يخفى على من لم يفرق بين

منه في قوله تعالى  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين  
 وبعد  
 في بيان الاختصار على الوجه الذي يدخل الشر في التصديق لا يحصل  
 الا بذلك الطريق اذا الطريق الذي ذكرنا يخرج النجس فذلك الطريق  
 يتبعه في بيان وجه الاختصار على الوجه الذي يحاول عنها

منه في قوله تعالى  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين  
 وبعد  
 في بيان الاختصار على الوجه الذي يدخل الشر في التصديق لا يحصل  
 الا بذلك الطريق اذا الطريق الذي ذكرنا يخرج النجس فذلك الطريق  
 يتبعه في بيان وجه الاختصار على الوجه الذي يحاول عنها



اما حمله على انه معيان فبااد صريح قوله بطلان على معنيين خبر

الدليل بحسب مفهوم الأصل يتناول المواد أيضا لكنه

ذات الدليل لم يخرج بالاعية ولما كان الانسب بالمبا<sup>حث</sup>

اوادبالضرمی البدھی یعنی ان توقفہ علیہا بدھی اوراد

انما يقبل الضرر في الشرع ضرورة موجبة بالان المقصود

نفي النوف على المصوم بوجوبه لان المصوم نفى النوف <sup>على</sup>

الصفحة رقم

قلت فليكن ولا ضير اذ لم يدع ذلك ولا يشوق المرض

عليه وآله عينا توقف الشرع في العلم عليها <sup>خبيب</sup> وافق

بأنه يجب أن تكون المقدرة جزء من العلم ولا يلزم الدوام للجزء

تحصيل العلم بدون الشرع فيه كما ذكرتم فلا يلزم الدوام

على نقد برائتها، الشرع فيه ثم على نقد برحق الشرع في

العلم فأنما يشوق على حصول المقدمات وحصولها لا

يوقف على تلك المقدمة الجزئية فيصلي إلى ابدون الشرع

في العلم بل في المقدرة ايضا بان يحصل خبرها بعد

جزء من غير قصد الى تحصيل المقدمة كما هو ظاهر في العلم

[illegible]



فلا يصح قوله الشرع في العلم لا يتوقف على جنس من لا العلم  
 المقدمة جزء ثم حصل تصويرها فقط من غير قصد تحصيل  
 العلم بل يلزم الدور أصلاً لأن التلبس بجناح ليس شروعا  
 في العلم حتى يتوقف على المقدمة وإنما يلزم الدور لو كان  
 تحصيل العلم بطريق الشرع فيه وتحصيل المقدمة بطريق الشرع  
 في العلم لا بطريق الشرع في المقدمة ولا بطريق الشرع فيها  
 أيضا وكذلك مباحث اللفاظ في بيان هذا الموضع  
 بالمنطق فيلزم أن يكون مقدمة لجميع العلوم والنزاهة لا يخرج من  
 شناعة فالأولى أن يقال بين اللفظ والمعنى علاقة متساوية  
 كما خص في موضع بحيث يبرى أحواله من التاكيد التوكيد  
 والإفراد إلى حاله بل يتعذر معرفة بعض أحوال المعنى إلا من

غير أحوال

قيل أحوال اللفظ فلا يدل ذلك على اللفظ مثلاً لا المعنى عند  
 الخيال بل كأنه هو المعنى بعينه فمباحث البحث عنه مقدمة في  
 العلم الذي يعرف منه أحوال المتساوي والمنطق دون غيره وكما  
 قد رأت في كلام الفارابي ما يقرب ذلك والتكليف في  
 محل ما ذكره المحقق على ذلك قوله كما في الكلمة العلمية مثال المنطق  
 لا المنطق فإن موضوع الكلمة العلمية هو النفس للناطقين  
 حيث يصدر عنها الأفعال والأخلاق المحمودة والمذمومة  
 لأنفس الأفعال والأخلاق على ما ترجاه ولفظ المنطق في  
 قول الأستاذ قدس سره في تعريف الكلمة العقلية أي اللفظ  
 من أحوال الموجودات التي وجودها بقدر رتبا واختيارا  
 صفة للأحوال لا للموجودات وغاية العلوم الالهية

هذا هو المعنى  
 في قوله العلم لا يتوقف  
 على جنس من لا العلم  
 المقدمه جزء  
 ثم حصل تصويرها فقط  
 من غير قصد تحصيل  
 العلم بل يلزم الدور  
 أصلاً لأن التلبس  
 بجناح ليس شروعا  
 في العلم حتى يتوقف  
 على المقدمة  
 وإنما يلزم الدور  
 لو كان تحصيل العلم  
 بطريق الشرع فيه  
 وتحصيل المقدمة  
 بطريق الشرع في العلم  
 لا بطريق الشرع في  
 المقدمة ولا بطريق  
 الشرع فيها أيضا  
 وكذلك مباحث اللفاظ  
 في بيان هذا الموضع  
 بالمنطق فيلزم أن يكون  
 مقدمة لجميع العلوم  
 والنزاهة لا يخرج من  
 شناعة فالأولى أن يقال  
 بين اللفظ والمعنى علاقة  
 متساوية كما خص في  
 موضع بحيث يبرى أحواله  
 من التاكيد التوكيد  
 والإفراد إلى حاله بل  
 يتعذر معرفة بعض أحوال  
 المعنى إلا من غير أحوال



المراد بالغاية ههنا الغاية الطبيعية التي من شأن الفاعل ان  
 يقصده فان الغايات الباعثة للفاعل على الفعل لا ينضب بل  
 يختلف باختلاف اغراض الفاعل من قرب حصل يحصل  
 المنطق لذاته والعلوم النظرية بغيرها كاستحقاق المدح بل  
 الشهرة لها قلنا الغاية بحسب الوجود الذهني قد يقال  
 لاحتمال ذلك فان تلك العلوم غايتها تحصيلها الذي  
 هو غرضها وهو لا القائلون تصور وان الغاية انما هي  
 للفعل فقط وليس كذلك بل الممكن مقدر غايتها فان الممكن كالأبد  
 له ما هو عليه من معنى الفاعل لك لا بد له مما هو عليه معنى الغاية  
 ثم الغاية قد يكون نفس الفاعل كما هو في فعل الواجب كما قد  
 يكون غرضه واستمر من ان الغاية قد يكون مقدره بحسب

الذي

هذا هو المقصود من الغاية  
 وهو ما لا يتصور ان يكون  
 الغاية هي الغرض  
 بل هي المقصود  
 وهو الذي لا يتصور ان يكون  
 الغاية هي الغرض  
 بل هي المقصود

الذهني متأخرة بحسب الخارج وان اول الفكر لغير العمل كما هو  
 به العلم الاول في ان اوله لوجبا فانما هو في الغايات المتكونة  
 لافى الغايات التي هي اعنى من الكون كافي ذات الواجب على  
 ما صرح به في الشفاء فعلى هذا لا بد ان يقال ان الترتيب  
 في الغايات المتكونة ايضا ليس واجبا كما في العلوم النظرية  
 كيف لا والغاية لا بد ان ينتهي الى غايتها لا غايتها لكن فيه ان  
 الغاية الاخيرة لكل هو ذات الواجب كما ان سلسلة  
 باسرها فاعلمت كانت او غايتها ينتهي اليه كما هو في  
 موضع فلا يستغنى الغاية الاخيرة للنظريات انفسها بل لا يثنى  
 من المكاتب بغاية اخيرة والتي ان مرادهم ليس لها غايتها  
 على تحصيلها كما في العلوم الالهية فان غايتها العلوم النظرية

هذا هو المقصود من الغاية  
 وهو ما لا يتصور ان يكون  
 الغاية هي الغرض  
 بل هي المقصود  
 وهو الذي لا يتصور ان يكون  
 الغاية هي الغرض  
 بل هي المقصود



الى الاول كفسية العبد الذهني الى الخارج الصريح منه بان

۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴  
 ۱۵۹۵  
 ۱۵۹۶  
 ۱۵۹۷  
 ۱۵۹۸  
 ۱۵۹۹  
 ۱۶۰۰  
 ۱۶۰۱  
 ۱۶۰۲  
 ۱۶۰۳  
 ۱۶۰۴  
 ۱۶۰۵  
 ۱۶۰۶  
 ۱۶۰۷  
 ۱۶۰۸  
 ۱۶۰۹  
 ۱۶۱۰  
 ۱۶۱۱  
 ۱۶۱۲  
 ۱۶۱۳  
 ۱۶۱۴  
 ۱۶۱۵  
 ۱۶۱۶  
 ۱۶۱۷  
 ۱۶۱۸  
 ۱۶۱۹  
 ۱۶۲۰  
 ۱۶۲۱  
 ۱۶۲۲  
 ۱۶۲۳  
 ۱۶۲۴  
 ۱۶۲۵  
 ۱۶۲۶  
 ۱۶۲۷  
 ۱۶۲۸  
 ۱۶۲۹  
 ۱۶۳۰  
 ۱۶۳۱  
 ۱۶۳۲  
 ۱۶۳۳  
 ۱۶۳۴  
 ۱۶۳۵  
 ۱۶۳۶  
 ۱۶۳۷  
 ۱۶۳۸  
 ۱۶۳۹  
 ۱۶۴۰  
 ۱۶۴۱  
 ۱۶۴۲  
 ۱۶۴۳  
 ۱۶۴۴  
 ۱۶۴۵  
 ۱۶۴۶  
 ۱۶۴۷  
 ۱۶۴۸  
 ۱۶۴۹  
 ۱۶۵۰  
 ۱۶۵۱  
 ۱۶۵۲  
 ۱۶۵۳  
 ۱۶۵۴  
 ۱۶۵۵  
 ۱۶۵۶  
 ۱۶۵۷  
 ۱۶۵۸  
 ۱۶۵۹  
 ۱۶۶۰  
 ۱۶۶۱  
 ۱۶۶۲  
 ۱۶۶۳  
 ۱۶۶۴

ان وجوده المهيبة نفس المهيبة ووجودها بالاعراض المحيطة

۱۰۰

[illegible]



وجود تلك الاعراض وعلى طريق القدماء ايضا بشكل عده  
 من الكيف بل يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك  
 المقولة ولعدم الشك في اليقاعات الشفاء الشبهة في العلم  
 بالجوهر كيف يكون عرضا فان الجوهر لذاته جوهر لا يهتبه  
 محفوظه سواء نسبت الى ادراك العقل او نسبت الى  
 الوجود الخارجي واجاب بان ظاهرنا فوجدت في الخارج  
 لا يحتاج الى الموضوع ولا يثبت في ذلك الاحتياج الى الموضوع  
 في الوجود الذهني فهو حال احتياج في ذهن الى الموضوع  
 يصدق عليه انه لا يحتاج الى الموضوع في الوجود الخا  
 فلا منافاة بين كون الشيء جوهر بذاته وكونه عرضا محجب  
 وجوده في ذهن نعم لا يجوز ان يكون الشيء جوهر عرضا

في قوله بل يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك المقولة  
 بل يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك المقولة

لجوهر

بالنظر الى جوهر

بالنظر الى وجود واحد حتى يكون شيء واحد لا يحتاج الى  
 بحسب الوجود الخارجي مثلا وهو بعينه غير محتاج اليه في ذلك  
 الوجود واقول لا اشكال في مجرد كون العلم بالجوهر عرضا لكن  
 الاشكال في انه يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك  
 المقولة كما ذكرنا ولا يندفع ذلك بما ذكره الشيخ كالاختصاص  
 ذلك لان العرض ليس ذاتا لما نحنه فلا شبهة في كون الشيء  
 جوهر بذاته وكونه عرضا باعتبار واما الاجناس العالين في الخارج  
 ذاتيات لانواعها ولا يمكن تبديل الذاتيات بحسب انحاء  
 الوجود والام يمكن الوجود تلك الهيئة وذلك ظاهر من له  
 فطرة سليمة وعلم الكلام في ذلك تطلب في حواشيها  
 على شرح الخبر بدان الله تعالى وثانها الصور بحسب

في قوله بل يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك المقولة  
 بل يجب ان يكون العلم بكل مقولة من تلك المقولة



والله اعلم  
بما فيه  
الخير  
والله اعلم  
بما فيه  
الخير

الحقيقة اعني تصور الشيء الذي علم وجوده ولو كان الغي  
بين مطلب ما الثاني وما الحقيقة بان الثاني نفس  
ما علم وجوده في الخارج دون الاول لم يتجسّد عدما  
الحقيقة مطلباً براسه ضرورة انه اذا حصل مطلب ما الثاني  
ثم مطلب هل البسطة حصل تصور الشيء الذي علم وجوده  
فلا حاجة شرح الى ان مطلب بما الحقيقة تصور ترة اخرى  
كما لا يخفى بل الخفى ان المطلوب بما الشارحة يحصل بمفهوم  
اللفظ اعني ما قصده الالفاظ والمطلوب بما الحقيقة هو  
تحصيل كنه المهنة او وجودها في الواقع ومذكر الاول  
ارادة الالفاظ بخلاف الثاني مثلاً اذا عني الالفاظ بالانسان  
الجسم الصالح مثلاً اذا الشارحة انما يطلب تحصيل ذلك

المفهوم

والله اعلم  
بما فيه  
الخير  
والله اعلم  
بما فيه  
الخير



المفهوم او نفسه وما الحقيقة انما يطلب تحصيل كنه المهنة  
الموجودة في الخارج اعني الانسان ولا يقع في الجواب الالهي  
الناظر وتحصيل هذا المطلب عبر جداول العبرين بن شا  
للغائب في الوجود وعرضها لها واما المطلب الاول فهو على قدر

النظام واعلم ان كلام القدماء يشعر بان مطلب ما الاسمية  
شامل لجميع انحاء تصور الشيء حتى التعريف اللغوي وح لا يشهد  
فيما ذكره في وجه تقديمه على طلب هل البسطة من ان الشيء  
ما لم يتصور مفهوم لم يكن طلب الصدق بوجوده كما ينبغي  
في الحاشية واما على ما اختار المحقق قدس سره من تخصيص  
مطلب ما الشارحة بتصور مفهوم الاسم بالكنه وتوليع تر  
اللفظ عن ذلك المطلب فلا يمتنع ذلك كما لا يخفى اذ يمكن

والله اعلم  
بما فيه  
الخير  
والله اعلم  
بما فيه  
الخير





ان تصور برسم مثلا وطلب التصديق بوجوده وما ذكره  
 من مال التعريف اللفظي التصديق بان هذا اللفظ موصوف  
 لذلك المعنى غير مسلم فان من سمع لفظا لم يعرف معناه فهو  
 انما يطلب بالقصد الاول تصور ذلك المعنى واما طلب  
 التصديق بان اللفظ موصوف لهذا المعنى بالعرض لجعله وسيلة  
 الى تصور المعنى وذلك ظاهر ثم المطلوب في علم اللغة هو  
 المذكور وهو ليس من التعريف اللفظي وان شاذ لم يحجب  
 التصور واعلم انه اراد بالمباشرة الحقيقية يعلم بما تتر  
 ما فيه فلا تعبد اعني التصورات الكاملة والتصديقات  
 التبينية قد يقال لم يدل كلام الشارح على التخصيص ولا يتق  
 البيان عليه فالاول تركه وتوجيه كلامه انه لم يدع حصر  
 البيان

في الخارج بل في الذهن لكنه يستلزم وجود الموصوف في  
 الخارج كما ان الوجوب من المعقولات الثانية وعليه الوجه  
 الخارجي لك فيم الاستدلال من غير ضرورة وقد علم من ذلك  
 ان الهيئة المركبة الخارجية متاخرة عن الهيئة البسيطة  
 الخارجية والذهنية عن الذهنية واعلم ان تأخر هيئة  
 المركبة عن الهيئة البسيطة بحسب الواقع اعني تأخر شئ  
 شئ بشئ عن شئ في نفس في الخارج او في الذهن بوجه  
 مقدمة مشهورة عند المتأخرين من تصور الغاية  
 من حيث انها مرتبة لانها في ان البصيرة انما تحصل بال  
 ترتيبها لاعلى تصور لها بوصف الترتيب كما هو ظاهر العبارة  
 ولعله اراد بذلك التصديق بالترتيب بان اراد بالترتيب

الوجه المذكور في المتن  
 انما يطلب بالقصد الاول تصور ذلك المعنى واما طلب  
 التصديق بان اللفظ موصوف لهذا المعنى بالعرض لجعله وسيلة  
 الى تصور المعنى وذلك ظاهر ثم المطلوب في علم اللغة هو  
 المذكور وهو ليس من التعريف اللفظي وان شاذ لم يحجب  
 التصور واعلم انه اراد بالمباشرة الحقيقية يعلم بما تتر  
 ما فيه فلا تعبد اعني التصورات الكاملة والتصديقات  
 التبينية قد يقال لم يدل كلام الشارح على التخصيص ولا يتق  
 البيان عليه فالاول تركه وتوجيه كلامه انه لم يدع حصر  
 البيان



للمعنى الاعم فيكون المعنى العلم بها من حيث القامر في ان  
 البصير فانما يحصل بالتصديق ترتيبها الاعلى تصويرها بوصف  
 الترتيب كما هو في العبارة ولعله اراد بذلك التصديق قد  
 اطلق العام وادابا لخاص اعني التصديق ولا يخفى ما فيه  
 من التكلف لاسما وقد جرى هذه العبارة بينهما في المناقشة  
 الحقيقية للعلم التي هي التصور الساج بلا شبهة  
 وقدم دفعا للتكرار في البيان وقد وجب بانه لو لم يقدم  
 بيان الحاجة وقدم بيان الحقيقة اي المهمة للحجة لم يكن  
 بدم اثبات وجودها بالدليل لعدم بداهة فاما ان  
 يقينه بهذا الدليل وهو بعينه بيان الحاجة فلم يكن ذلك  
 نقدا عما اعترضه واما ان يقينه بدليل آخر فليزم التكرار في بيانها

فيكون العلم بها من حيث القامر في ان البصير فانما يحصل بالتصديق ترتيبها الاعلى تصويرها بوصف الترتيب كما هو في العبارة ولعله اراد بذلك التصديق قد اطلق العام وادابا لخاص اعني التصديق ولا يخفى ما فيه من التكلف لاسما وقد جرى هذه العبارة بينهما في المناقشة الحقيقية للعلم التي هي التصور الساج بلا شبهة وقد وجب بانه لو لم يقدم بيان الحاجة وقدم بيان الحقيقة اي المهمة للحجة لم يكن بدم اثبات وجودها بالدليل لعدم بداهة فاما ان يقينه بهذا الدليل وهو بعينه بيان الحاجة فلم يكن ذلك نقدا عما اعترضه واما ان يقينه بدليل آخر فليزم التكرار في بيانها

وجود المهمة لان دليل الحاجة يقينه وقد يقال قد على  
 بيان الحقيقة اذ لو قدم بيان الحقيقة كان ما يصلح  
 مذكورة مرة بعد اخرى لذكرها اولاً ولا ينافي بيان الحاجة  
 اليها ثانياً وفيه نظر لانه ان اردنا ان يلزم فكرة مرة بعد اخرى  
 صريحاً فغير ظاهر اذ لو عرفها اولاً لم قال وهي موجودة  
 لان الناس يحتاجون اليها في الكمالات الناشئة وكل ما كان  
 اليها فيها موجوداً لم يلزم تكرار في التعريف اصلاً وان ارد  
 انه يعلم منها في بيان الحاجة مرة اخرى فليس محذوراً  
 حتى يحذر عنه لان سوق الكلام لغرض من الاعراض على  
 وجه يستشعر منه بما ذكره صريحاً من نوع من تكثير الفائدة لا  
 زيادة في المعنى لا يوجب الى زيادة في اللفظ فلا يحسن الا

فيكون العلم بها من حيث القامر في ان البصير فانما يحصل بالتصديق ترتيبها الاعلى تصويرها بوصف الترتيب كما هو في العبارة ولعله اراد بذلك التصديق قد اطلق العام وادابا لخاص اعني التصديق ولا يخفى ما فيه من التكلف لاسما وقد جرى هذه العبارة بينهما في المناقشة الحقيقية للعلم التي هي التصور الساج بلا شبهة وقد وجب بانه لو لم يقدم بيان الحاجة وقدم بيان الحقيقة اي المهمة للحجة لم يكن بدم اثبات وجودها بالدليل لعدم بداهة فاما ان يقينه بهذا الدليل وهو بعينه بيان الحاجة فلم يكن ذلك نقدا عما اعترضه واما ان يقينه بدليل آخر فليزم التكرار في بيانها



عنوا نظم ان سراده من التقديم الابداء بذكره فلا مرد ان  
 بعض المقاصد الثلاثة وهو ترتيب الغائبة غير مذكرة في محا  
 بل في ضمن بيان الحاجة وح لوم يتبد ببيان الحاجة  
 بل ببيان ترتيب الغائبة مثلاً ثم ذكر حقيقته الم يكن من اثبات  
 وجودها فاما ان ساد ذلك التفصيل الدليل التفصيل  
 او اجالا امر يتجسك فيه بدليل آخر وعلى النفاذ بل يرم  
 التكرار في البيان وكذا الواجب بذكر المهية الموجودة  
 وانما هذا الدليل او دليل آخر على وجودها ثم ذكر ترتيب  
 الغائبة لم يكن بداما من اللوا على بيان الحاجة واما ان  
 الدليل على التفصيل فيلزم التكرار فامل آخر  
 نجل البه تلك المقاصد اي اخر ما ينبغي اليه توقف مجمع  
 نجل البه

٥٣  
 تلك المقاصد الا آخر ما يتوقف كل واحد منها عليه فاما  
 قال قدس سره في الحاشية اشار بقوله تلك المقاصد ان  
 تصور الغائبة خارج عنها ان تصور الغائبة لا للتصديق  
 قد فرغ من تويد هذه الرسالة بعبارة تحريف في يوم الابعاد واسطر حاشية  
 ١٢٢١  
 في هذه شبهة الاستلزام  
 ونقول بالضرورة لا يستلزم وجوده رفع امر واقع قديم لانه ان لم يكن قديما لم يرفع  
 وجوده رفع امر واقع هو الحزم المتعلق بعينه ولا يرفع تحت قول لزم كبحر  
 مشد لا قديما لانه لا يستلزم وجوده رفع امر واقع لولا استلزام الاستلزام  
 ايضا وذلك لعدم الاستلزام مستلزم الحزم المفروض فيلزم عدم الاستلزام  
 رفع امر واقع لزم ثم يرد ان من لم يرفع في المحل في استاتبة واجب  
 بعض الرضا لا بانه يجوز لزم كبحر عدم الاستلزام كما لا يخفى لزم فيلزم عدم الاستلزام



وبعضهم بان رفع الامر الواقع الموجب للوجوب الازلي هو الحكم الازلي العنبر  
 الحكم الازلي للمعروض لغير الوجوب كما في هذه الصورة وبعضهم بان اللازم  
 من عدم اللازم عدم الوجوب اي ان لا الوجوب الازلي والامر من القعدة بعد  
 الثاني فلا منافاة اقول انتم في دفع شبهة الاستدلال من ضعف  
 والمنافاة بين ما يلزم اقراره للقعدة المحمودة فان حاصل ما يلزم في فرض  
 استدلال وجهي زيد لرفع امر واقراره لو عدم الاستدلال المذكور المعروف  
 وقوة عدم زيد المعروف استدلال وجهي له وهذا حتى لا يرب اذ كل  
 ما كان مستلزما لغيره اذا ارتفع استدلاله ارتفع هو قطعي للقعدة المحمودة  
 فلو كان لا يكون ذلك مستلزما لرفع المذكور وجوب قديم لا ما كان مستلزما  
 رفع استدلاله كما يلزم اقراره بين المنافاة فتأمل سلطان العلم

علم



Handwritten text line 1

Handwritten text line 2

Handwritten text line 3

Handwritten text line 4

Handwritten text line 5

Handwritten text line 6

Handwritten text line 7

Handwritten text line 8

Handwritten text line 9

Handwritten text line 10

Handwritten text line 11

Handwritten text line 12



06

00



مستحق العفو لا قبل امتنع من اذنه او لم يكن له ولم يجر احد  
 والواحد فقط مع كل واحد من غير او مع سائر الكثر  
 والواحد فقط مع كل واحد من غير او مع سائر الكثر

امتنع من اذنه او لم يكن له  
 ولم يجر احد او واحد فقط  
 مع كل واحد من غير او مع سائر الكثر

مذاب ذباب  
 كذا حنة

٥٧

المفهوم ان اصغر من صفة على  
 المفهوم ان اصغر من صفة على

نقط

المفهوم ان اصغر من صفة  
 على  
 المفهوم ان اصغر من صفة  
 على















بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات **الثالث**  
الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي  
شيء هو في ذاته فان ميز عن المشارك في الجنس  
القريب قريب او البعيد فيعيد و اذا  
نسب اليه ما يميزه فمقوم و اليه ما يميز عنه فنقسم  
والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس  
والمقسم بالعكس **الرابع** الخاصة وهو الخارج  
المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط **الخامس**  
العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غير  
وكل منها ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم

بالنظر

المراد  
بما هو  
في  
الجنس  
القريب  
والبعيد  
فان  
المقوم  
للعالي  
مقوم  
للسافل  
ولا عكس  
والمقسم  
بالعكس  
الخاصة  
وهو الخارج  
المقول  
على ما تحت  
حقيقة واحدة  
فقط

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

بالنظر اليه الما يميز الوجود بين يلزم حقا تصور من  
تصور ملزم منه ومن تصورهما الجزم بالضرورة  
غير بين بخلافه والافاض مغارق بدوم او يزو  
بسرعة او بطء **خاتمة** مفهوم الكل يسمى كليا  
منطقيا ومعروضا طبيعيا والمجموع وكذا الانواع  
الحقة والحق وجودا طبيعيا بمعنى وجودا شحيا  
**فصل** معرف الشيء ما يقال عليه لا فائدة  
تصوره ويشترط ان يكون مساويا واجلي  
فلا يصح بالاعم والاختص والمساوي معرفة  
والاخصى والتعريف بالفضل القريب حد

المراد  
بما هو  
في  
الجنس  
القريب  
والبعيد  
فان  
المقوم  
للعالي  
مقوم  
للسافل  
ولا عكس  
والمقسم  
بالعكس  
الخاصة  
وهو الخارج  
المقول  
على ما تحت  
حقيقة واحدة  
فقط

بسم الله الرحمن الرحيم



فصل في بيان

مجلس المجمعين

القضية مخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية  
 والا فان بين كمية افرادها كلاما او بعضا فمخصوصة كلية  
 او جزئية وما به البيان سور والافهمه وتلازم الجزئية  
 ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وبهي الخارجية  
 او مقدرا فالحقيقة او ذمنا فالهينة وقد يجعل  
 حرف السلب جزءا من جزء فتسمى معدولة وقد يصح  
 بكمية النسبة فوجهة وما به البيان جهة فان كان  
 الحكم ضرورة النسبة فادام ذات الموضوع فضرورة  
 مطلقة او مادام وصفه فشرطه عامه او في وقت  
 معين فوقية مطلقة او غير معين فمتشعبة مطلقة

فصل

[illegible]

والمختص بالجنس القريب فقام عليه وجهه

اجتز في الناقص ان يكون اعم كاللغوي وهو ما  
يقصد به تغير دلالة اللفظ **التدريعات**  
القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان

الحكم بغير شيء أو بغيره عنه فحلية موضوعه أو  
سابقة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم بمحمول  
الاعراض

الاسم في اللغة هو ما يسمي به الشيء من غير ان يكون له معنى  
فان كان له معنى فهو اسم فاعل وان لم يكن له معنى فهو اسم مفعول  
والاسم في النحوي هو ما يسمي به الشيء من غير ان يكون له معنى  
فان كان له معنى فهو اسم فاعل وان لم يكن له معنى فهو اسم مفعول  
والاسم في النحوي هو ما يسمي به الشيء من غير ان يكون له معنى  
فان كان له معنى فهو اسم فاعل وان لم يكن له معنى فهو اسم مفعول

القصبة  
بني بانيان في سنة  
الفصل

الكيفية  
في الأول باب من كتابه

هذا الكتاب هو الذي كتبه  
في سنة الف و مائة و ثمانين  
سنة للهجرة النبوية و كان  
من الكتب التي كانت تدرج  
في كتب الفقه و كان  
يؤخذ به في بعض البلاد  
و كان له أثر في  
تأليف بعض الكتب  
التي بعده



او يدور اعمها وادام الذات فذا يدور وادام الوصف  
 فغيرية عامة او بفعليتها فمطلقة عامة او بعد م  
 فممكنة عامة وهذه بسايط وقد نقدر العاتمان  
 والوحياتان المطلقتان باللا وادام الذات في نفسي  
 المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقفية  
 والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة باللا ضرورة  
 الذاتية فيسمى الوجودية اللا ضرورية يدور باللا وادام الذات  
 فيسمى الوجودية اللا دائمة وقد يقيد الممكنة العامة  
 باللا ضرورة في الجانب الموافق ايضا فيسمى الممكنة  
 الخاصة وهذه مركبات لان اللا وادام اشارة  
 الى مطلقه

الى مطلقه عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة فالحقني  
 الكيفية موافقني الكمية لما قيد بهما **فصل** الشرطية متصلة  
 ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخري او نفي لزمنية  
 ان كان ذلك لعلاقة والافاقية ومنفصلة ان حكم فيها  
 يتنافى بثنيتين لا تشافيهما صدقا وكذا باوحي الحقيقة  
 او صدقا فقط فافاد الجمع او كذا فقط فافاد الخلو  
 وكل منها عادية ان كان التنافي لذاتي للجزئين  
 والافاقية تم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقا  
 المقدم ممكنة او بعضها مطلقا فخرية او معينات لا  
 فممكنة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حملتا

فخصية



او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انها  
مخرجنا بزيادة اداة الاتصال او الانفصال عن التمام

**فصل** الشافعي اختلاف النقيضين

يجب ان يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى و  
بالعكس ولا بد من الاختلاف في اللفظ والكيف  
والجسم والجهة والاتحاد فيما عداها والتعقيب للضرورة  
واحدة شرط واحد في الممكنة العامة والذاتية المطلقة العامة والشرطية  
فوت افعلاست اذ ان العامة الجينية الممكنة والعربية العامة الجينية المطلقة  
والكيفية المفهوم المرد و بين نقيض الجزئين لكن  
في الجزئية بالنسبة اليه كل فرد

عليها  
ممكن ان يكون  
ممكن ان يكون  
ممكن ان يكون  
ممكن ان يكون

العكس

العكس المستوي بتدليل طرفي القضية مع بقاء الصدق  
والكيفية والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم  
المحمول او العاكس والسالبة الكلية وتنعكس كلية والا  
لزم سلب الشيء عن نفيه والجزئية لا تنعكس اصلا  
لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة  
فمن الموجبات تنعكس الذاتية والعامتان جينية  
مطلقة والخاصتان جينية مطلقة لا اية والوقتية  
والوجودية والامثلة العامة مطلقة عامة ولا  
عكس للممكنتين ومن السوالب تنعكس الذاتية  
واية والعامتان عربية عامة والخاصتان عربية لا اية



في البعض والبيان في الكل ان نقبض العكس مع  
 الاصل ينتج المحال ولا عكس للبواقي بالنقض \*  
**فصل** عكس النقيض بتبديل نقيض الطرفين  
 مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض الثاني  
 او لا مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات بهما حكم  
 السوالب في المستوي وبالعكس والبيان  
 البيان والنقض النقيض والعكس الخاضعين  
 من الموجبة الجزئية ومن السالبة الجزئية الى العرفية  
 الخاصة **فصل** القياس قول مؤلف من قضايها  
 لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه بادية وبهية

كاستثنائي

فاستثنائي والاقترا في حملي او شرطي وموضوع المط  
 من الحملي يسمى اصغر ومحموله اكبر والتكرار اوسط  
 وما فيه الاصغر الصغري والاكبر الكبرى والاوسط  
 اما محمول في الصغري موضوع في الكبرى وهو  
 الشكل الاول او محمولا فالثاني او موضوعها  
 فالثالث او عكس الاول فالرابع ويشترط  
 في الاول ايجاب الصغري وفعليتها وكمية  
 الكبرى لينتج الموجبان مع الموجبة الموجبتين  
 ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفي  
 الثاني اختلافهما في الكيف وكمية الكبرى  
 مع دوام الكبرى الصغري او انعكاس

اختلافهما في الكيف  
 لاجل عموم الصغري  
 لموضوعية الوسط  
 وبمساداة الصغري  
 لموضوعية الوسط في المقدمتين  
 يلزم تبين الصغري للكبرى  
 او عدم الصغري

لا شئ مما لا يشترط  
 مثل كل فلك متحرك دائريا  
 بالاضطرار



مساوية الكبرى وكون الممكنة مع ضرورة او كبرى  
 مشروطة لينتج الكلبيتان مساوية كلية والمختلفتان  
 في الكمية مساوية جزئية بالخلف او عكس الكبرى  
 او الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي  
 الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية  
 احدهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية  
 عكس بالعكس موجبة جزئية ومع المساوية الكلية  
 او الكلية مع الجزئية مساوية جزئية بالخلف او  
 عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة  
 وفي الرابع ايجابها مع كلية الصغرى او  
 اختلافا مع كلية احدهما لينتج الموجبة  
 الكلية

الكلية مع الرابع والجزئية مع المساوية الكلية  
 والمساويتان مع الموجبة الكلية وكليةها مع  
 الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن سلب  
 والافسالية بالخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجة  
 او بعكس المقدمتين او بالترديد الى الثاني  
 بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى  
 وضابطه شرط الرابع انه لا بد اما من عموم  
 موضوعه الاوسط مع ملاقاته للموضوع بالفعال  
 او حمله على الاكبر واما من عموم موضوعه الاكبر  
 مع الاختلاف في الكيف مع منافية نسبة



للم

وصف الاوسط اليه وصف ذلك الاكبر نسبة  
 الاصغر الشرطي من الاقتران اما  
 ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او  
 حليمة ومتصلة او حليمة ومنفصلة وينعقد  
 الاشكال الاربعه وفي تفصيلها طول  
 الاستثنائي فينتج من المتصلة  
 وضع المقدم ورفع التالي والحقبة وضع  
 كل كانه الجمع ورفع كانه الخلو وقد يخص  
 باسم قياس الخلف وسيم ما يقصده  
 اثبات المطابقية ومرجعه الى استثنائي  
 بطلان

او متصلة  
منفصلة

واقتران

واقتراني الاستقراء تصفح الجزئيات  
 لاثبات حكم كلي والتحليل بيان مشاركه جزئيه  
 لاحر في علة الحكم لثبوت فيه والعمدة في طريقه  
 الدوران والتزويد القياس اما بدلي  
 يتألف من اليقينيات واصولها الاوليات  
 والمشتبهات والتجربات والحدسيات  
 والمتواترات والنظريات ثم ان كان الاوسط  
 مع علمه للنسبة في الذهن علة لها في الواقع  
 فليس والافاني واما جدلي فتأليف من  
 المشهورات والمسميات واما خطابي



تتألف من المقبولات والمطنونات  
واما شعري تتألف من المنجملات  
واما فطري تتألف من الوهيمات  
والمشبهات اجزاء العلوم  
الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن  
اعراضها الذاتية والمصاديق هي حدود  
الموضوعات واجزائها ومقدمات بلده  
او ما خذوه مدعى عليها قيات العلم و  
المبايلي وهي قضايا يطلب في العلم  
و موضوعاتها موضوع او نوع منه عرض  
ذات العلم

ذاتية او مركب ومحو لانها امور خارجة عنها لا  
لاحقة لها لذواتها وقد يقال عليه ما سنده قتل  
المقتضود والمقدمات لا يتوقف عليه الشرع  
بوجه الخبرة وفراط الرغبة كترتيب العلم وبيان  
غايته وموضوعه وكان القداماء يدركون  
ما سموه بل الروس الثمانية الفرض لئلا يكون  
النظر عبثا المنقحة اي بالمسورة الكل  
طبعيا لتبسط للطلب وحمل المسئلة السمة وهي  
عنوان العلم ليكون عند احوال ما يفصله المؤلف  
ليتمكن قلب المتعلم من اي علم هو ليطالب فيه



ما يلين به من اي مرتبه هو لثقة علمي  
ما يجب ويخرج عما يجب الفقه السوي لم يطلب  
في كل باب علم يلين به الا ابقاء  
التعليمه وبهي النفس اعني التكلم من فوق  
والتثليل والتخدير عكسه والبرهان اي  
الطريق اليه الوقوف على الحق والعلم به  
وهذا بالمتقاصد اشبه ثم الكثرة  
بعون الملك الوهاب في شهر مبارك ربيع  
سنة ١٠٤٠ في دار الملك شيراز علي يد  
العبد الضعيف نظام الدين محمد محمد القاسمي

شوتمايه  
م م م

علي يد العبد الضعيف نظام الدين

م م م هيساه المشرع

اهم انبه ثم ليدركه

م م م هيساه المشرع

مسائل حقه

بمسئله حقه خواج نصير المير

عدم دوره الراس والذنب يكونان نظرا اما  
عدم حصول الوضع والايه هندي

عدم وجود الكاحيه الزائده

صدق الكلي على الافراد

قياسات الطير

خط سماع البصر

مسائل اجتهاد جديده

معها باسم سلطان  
اسمانه اسسه وازجان بركات  
صبح رویش تا قرین زلف خواست

٦٩

م م م هيساه المشرع

ما يبينه مطلع رویش شب

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع

م م م هيساه المشرع



بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين  
 قول الحكماء الماهية ما به اشهر هو ان الوجود ذاتا عليه غير الوجود مسبوقا عليه  
 اقول الماهية الزائدة ليست على الوجود المطلق كما قالوا معدومها لان كان  
 موجودا فالفارق بين وجوده واللاحق باي شئ فاما بان يكون ذلك فردا  
 وهو فرد عام او كلاهما فردا لكل واحد وكلاهما لا يمتنع لان المراد به  
 مطلق الوجود فثبت الواسطة بين الوجود وعدمه وبقوت الواسطة يلزم ان  
 كل شئ يتعين في نفس الامر والواقع اما ان يكون معدوما او موجودا و باجماعها  
 يلزم اجتماع النقيضين بالضرورة ههنا فثبت ان الماهية معدومة

اثبات الماهية الحققة هي التي عين الوجود ليست مغايرة له مراد فة له

ملحقه اليه قوله الحكماء موضوع الحكمة عيان الموجودات الخائصة  
 اقول ذلك بطا لان الحد لم يجمع الافراد لان الذهن لا يفرق افراد موضوع  
 الحكمة وكل فرد من افراد موضوع الحكمة يجب ان يصدق عليه حد موضوع الحكمة  
 فالذهن يجب ان يصدق عليه حد الموضوع فالصواب ان يقي موضوع الحكمة  
 جميع الموجودات المتعينة في نفس الامر حتى الذهن وما فيه

بر نبض که آن زود جهد از صفر است  
 و در شعری و نرم جهد از سودا است  
 دیر ار جهد و نرم بود از بلغم  
 و در جهد و سخت ز خون تنهاست  
 کر همی بر کس از علاج زکام  
 او شش قصه و آفرش عام  
 افرش معر





بسم الله الرحمن الرحيم

العوامل في التفسير الفسيفسائي القاسم عبد القاسم

بن محمد جبار سفي السهرياء و جليل الجبلة شوايا



عالم لفظ ومعنى في اللفظية منها علم ضريرين ساقية

و قياسية في السمية منها علم و تسخير عالم و القياسية منها

عوامل و المعنوية منها علم و انتر و تينوع السامية

منها علم